حوليات آداب عين شمس المجلد 51 (عدد إبريل – يونيو 2023)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

الجرائم الإلكترونية ووعى الشباب بإنتهاكها لخصوصية الفرد

د/ سها عيد رجب*

مدرس علم الاجتماع– المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة
sohaeid14@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/10/30
تاريخ قبول البحث: 2019/11/22
تاريخ النشر: 2023/6/30

المستخلص:

تنتمي هذه الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية التحليلية وتهدف إلى التعرف على مدى وعي الشباب بالعوامل التي تؤدي إلى تزايد الجرائم وانتهاك خصوصية الفرد، و الكشف عن مدى وعي الشباب من مستخدمي الانترنت بأساليب الجرائم الإلكترونية في انتهاك خصوصية الفرد، وتحديد مدى وعيهم بالآثار الاجتماعية المترتبة على انتهاك خصوصية الفرد عند التعرض للجرائم الإلكترونية، والتوصل لمقترحات تخفف من الآثار الاجتماعية المترتبة على انتهاك خصوصية الفرد من الجرائم الإلكترونية من وجهة نظر الشباب، كذلك الكشف عن طبيعة العلاقة بين الأساليب المتبعة في الجرائم الإلكترونية والآثار الاجتماعية المترتبة عليها، وتحديد الفروق في الآثار الاجتماعية للجرائم الإلكترونية باختلاف الخصائص الاجتماعية بعينة الدراسة، وقد اتخذت الدراسة نظرية التفاعلية الرمزية ونظرية المخالطة الفاصلة منطلقا نظريا لها، وقد اعتمدت علي استبيان يقيس وعى الشباب الجامعي نحو خطورة الجرائم الإلكترونية في انتهاك خصوصية الفرد، وتمثل المجال البشري للدراسة الحالية بعينة عشوائية بسيطة من طلاب الفرقة الرابعة المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة بنسبة (10%) من الطلاب فبلغت عينة الدراسة (160) مفردة، وكانت أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أنه توجد علاقة طردية جوهرية داله عند مستوى معنوية ($\alpha < 0.05$) بين الأساليب المتبعة في الجرائم الإلكترونية والآثار الاجتماعية المترتبة عليها من وجهة نظر الشباب.

الكلمات المفتاحية:

الوعي – الشباب – الجرائم الإلكترونية – خصوصية الفرد

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2023.

مقدمة:

يعتبر التقدم التكنولوجي في مجال نقل المعلومات انجازاً ثورياً وجوهرياً في تقديم خدمة التواصل الفعال والسريع بين الأفراد، في الوقت ذاته هناك من يرى بأن التقدم في مجال إرسال المعلومات واستقبالها بهذا اليسر له ميزة جوهرية أخرى مرتبطة بحقوق الإنسان، وهو ما أشار إلية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن هيئة الأمم المتحدة في ديسمبر من عام (1948) حيث ذكر في مادته التاسعة عشر لكل شخص حق التمتع بحرّية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرّيته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقِيها ونقلها إلى الآخرين، بأيّة وسيلة ودونما اعتبار للحدود، فقد شهدت شبكات الانترنت، نموا متسارعاً في عدد المستخدمين والمشتركين في السنوات الأخيرة، ولكن في المقابل لذلك أصبحت تثير مخاوف الخصوصية والأمن.(Ralph, Imagined Alessandro,2006: p24)

ولقد أدى التقدم التكنولوجي في مجال الحاسب الآلي إلى إحداث تغيرات جذرية وتحولات مجتمعية شملت حياة الأفراد والمنظمات والحكومات على حد سواء، وتكشف الحقيقة عن أن التكنولوجيا تمثل معضلة فهي سلاح ذو حدين، من حيث توافر عناصر الفائدة والضرر، والتي تتوقف على طبيعة المستخدم والنشاط والبنية الأساسية والمعرفية المستخدمة.(الفار. شاهين، 2001: ص4)

ولما كانت الجريمة بشكل عام تمثل ظاهرة سائدة في مختلف المجتمعات، كان لزامًا علينا التأكيد على أن الجريمة الإلكترونية تمثل أحد أشكال الجرائم المنتشرة في الأوقات الراهنة كما أنها تعد امتداداً وتطوراً طبيعياً للجريمة التقليدية، إلا أن ما يميزها سرعة انتشارها ليس فقط من حيث عدد الجناة وحجم ونوعية الجرائم التي ارتكبت، ولكن أيضا من حيث الاعتماد على الوسائل التكنولوجية الحديثة وتطويعها في تسهيل الفعل الإجرامي، ومن ثم فإن أهم ما يميز الجريمة الإلكترونية أنها عابرة للحدود بحيث أنه من الصعوبة بمكان ملاحقة المجرم من خلال منظومة قانونية محكمة، كما أن اعتمادها على الوسائل التكنولوجية الحديثة جعل ملاحقتها والتحكم فيها من الأمور الصعبة جدًا(David, 1995: p3)

وتشكل الجرائم الإلكترونية أحد أنماط الجريمة المتطورة والتي يترتب عليها العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية التي تلحق الضرر بالضحية والمجتمع على حد سواء، وتتنوع الآثار الجانبية الضارة المترتبة عليها، والتي تؤدي في محصلتها إلى تدمير البنية الاقتصادية والأمنية في المجتمعات، كما تتعدد العوامل التي تؤدي إلى تزايدها والتي تجعل الأمر يصبح ظاهرة تعاني منها مختلف المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، ومن هذه العوامل ضعف مستوى وعي الضحية مقابل تفوق القدرات الفنية للجاني أو المجرم، وعلى الجانب الآخر تأتي أساليب الحماية المتبعة والتي تؤثر في طبيعة العلاقة بين الضحية والمجرم، كما يؤثر مستوى الانخراط في الأنشطة على شبكة الانترنت في معدلات وحدة الجرائم الإلكترونية (Howard, 2006: p4) ، فتظهر الجرائم الإلكترونية كأحد أشكال الجرائم التي تسهم في الاعتداء على مال أو حقوق الغير بما يسبب أضرارا بالمجني عليه، ومن ثم يؤثر على المجتمع بأسره، بالإضافة إلى شمولية الجرائم الإلكترونية بحيث أنها مع تطورها انتقلت من المستوى الفردي إلى المستوى المنظم.

(الشوابكه،2004:ص185)

وعلى الرغم من أن التقدم التكنولوجي عزز من قدرة الأفراد على التواصل بشكل سريع وفعال، فإنه عزز بذات الطريقة قدرة الآخرين على إجراء مراقبة لحياة الأفراد الخاصة وتحديداً فيما يتعلق بمراسلاتهم والمعلومات الخاصة المتعلقة بهم. مما ساهم أكثر من أي وقت مضى في انتشار انتهاك خصوصية الفرد من خلال تتبع ومراقبة المراسلات بين الأفراد بشكل سري مستخدمين بذلك برامج إلكترونية مخصصة لهذا الغرض سواء كان ذلك من خلال التسجيل للمكالمات أو من خلال التصنت أو التسجيل المرئي لمراسلات الأفراد وحركاتهم الإلكترونية، نتيجة لذلك تتزايد الأصوات التي تعبر عن قلق متزايد بشأن هذه البرامج باعتبارها تشكل بحدها الأدنى تهديداً واضحاً للحق في الخصوصية.(Grubb,2014: p25)

كل ذلك عزز من موقف الأصوات التي تنادي بوضع حد لهذه الممارسات المتمثلة في الجرائم الإلكترونية ومراقبة الأشخاص بشكل سري على اعتبار أنها تشكل انتهاك للحق في الخصوصية كما أقرته المواثيق الدولية، فقد أقرّت المادة الثانية عشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام (1945) أنه " لا يعرض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته ... ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل..." ، وفي ذات السياق جاءت المادة السابعة عشر من العهد الدولي الصادر فى عام(1966) والخاص بالحقوق المدنية والسياسية لتؤكد عدم جواز "تعريض أي شخص، على نحو تعسفي أو غير قانوني، لتدخل في خصوصياته أو شئون أسرته أو بيته أو مراسلاته...من حق أي شخص أن يحميه القانون من مثل هذا التدخل أو المساس". وعلى الرغم من الحماية التي فرضتها المعاهدات والدساتير الوطنية إلا إنه لازال هنالك قصور في حماية الحياة الخاصة، فقد أدى التطور العلمي والتكنولوجي في الفترة الأخيرة إلى تجدد وتنوع التقنيات المستعملة في إنتهاك حرمة الحياة الخاص للإنسان، مما جعل من الانترنت أداة جرميه تسمح بارتكاب العديد من الجرائم الإلكترونية بعيداً عن أعين الجهات الأمنية.(Walton,2001: p45)

وبالنظر إلى فئة الشباب فإننا نجدهم يعيشون الآن مجموعة من التحولات في طرق العيش، وأساليب التفكير وأنماط السلوك يمكن توصيفها بأنها مرحلة انتقالية تنطوي على تداخل بين ما هو تقليدي وما هو حديث، سواء على صعيد العلاقات الاجتماعية أو الثقافية والقيم السائدة، بفعل التأثير المتعاظم لثورة الاتصالات والمعلومات ، ويعد الشباب هم أكثر فئات المجتمع تأثراً بهذه التغيرات وما نجم عنها من تأثيرات سلبية أو إيجابية على حد السواء.(الجبر.عقيل. حسن،2017: ص78) فمن خلال استخدام هذه الأدوات التكنولوجية الحديثة من قبل الشباب أصبحوا عرضة للاعتداء على حياتهم الخاصة، وأصبح من الصعب اليوم حصر الجهات التي تقوم بإنتهاك المعلومات الخاصة، وضرورة التوفيق بين أهمية وسائل التكنولوجيا الحديثة وبين عدم التعدي على حياة الشباب الخاصة أثناء استخدامهم لهذه الوسائل لأن استعمالها أصبح أمراً لا مفر منه، مما يقتضي البحث عن الحماية الفعالة للحياة الخاصة، سواء بتعديل القوانين الحالية أو باقتراح قواعد وقوانين جديدة في حالة عدم قدرة القواعد الحالية على استيعاب ما استجد من مشاكل قانونية، وهذا كله يعني أن الحياة الخاصة لم تعد في حرم السكينة والسرية بل دخلت إلى عالم شفاف لا مكان للخصوصية فيه.(عبد

الوهاب،2017: ص3)

مشكلة الدراسة:

مما لاشك فيه إن الجرائم الإلكترونية تعتمد على الوسائل والأدوات الإلكترونية في عملية انتهاك خصوصية الفرد من خلال السطو على البيانات أو تحريف المعلومات، حيث يتم الاعتماد على المصادر الإلكترونية في تنفيذ هذه الجرائم الإلكترونية. وتشكل الجرائم الإلكترونية أحد أنواع الخداع الذي يعتمد على شبكة الانترنت لتنفيذ الجريمة الإلكترونية وانتهاك حرية الفرد.(Kunz & Wilson, 2004:p12)

لقد أصبحت الخصوصية اليوم مهددة بالإنتهاك عبر البريد الإلكتروني والحاسبات الشخصية والهواتف النقالة، وقواعد البيانات المتوفرة على شبكة المعلومات، وما يترتب على ذلك الإنتهاك من آثار سلبية على الأفراد لا تقل ضرراً عن الجرائم والإنتهاكات التقليدية التي تحدث على أرض الواقع، وقد تزايدت معدلات انتشار تلك الجرائم الإلكترونية من الاعتداء بغير وجه حق على خصوصيات الآخرين، والتي قد تتمثل في إضافة أو حذف أو تعديل للمحتوى، أو إساءة استخدام لبعض التطبيقات، من بث الوسائط المتعددة بنشر الصوت والفيديو عبر شبكة الانترنت من خلال محررات الويب، والشبكات الاجتماعية، أو حتى عبر الهواتف المحمول.

وقد أظهرت الدراسات النظرية والبحوث المرتبطة برصد الجرائم الإلكترونية أنها تمثل فعلاً مصحوباً بإنتهاك خصوصية الغير، يتم من خلاله الوصول إلى أجهزة الكمبيوتر المحمية دون ترخيص، أو بتجاوز من يؤذن لهم بالوصل إلى الكمبيوتر، وعن طريق هذا السلوك يحدث انتهاك خصوصية الأفراد المتعمد للحصول على أي شيء ذو قيمة بدون حق والذي يفسر في إطار البنية القانونية والتشريعية بأنه جريمة. وهو ما يشير إلى أن هناك ضعف في القوانين والتشريعات المتعلقة بشبكة الانترنت ومحاكمة مرتكبي تلك الجرائم الإلكترونية، إلا أن هناك اهتماما متزايدا بتلك الظاهرة الجديدة، وتزايد في الجهود المبذولة للحد من انتشارها، وبادرت الدول بسن قوانين صارمة لتوفير الأمن الرقمي وحماية خصوصية الأفراد ومن ثم، فإن رفع وعي الشباب بخطورة الجرائم الإلكترونية هو موضوع في غاية الأهمية، وذلك من خلال ما يشاركه الشباب مع الآخرين من مواد وملفات وأفكار ومعلومات يمكن السطو عليها.

وبناء على ما سبق فإن الجرائم الإلكترونية تمثل أحد الأشكال المتطورة من الجريمة، ينتج عنها الكثير من الآثار الاجتماعية الضارة التي تحد من استقرار وأمن المجتمع، تلك الآثار التي تلحق بالفرد المستخدم لشبكة المعلومات، ومن ثم الأسرة التي ينتمي إليها، ومن ثم المجتمع، لذلك أمكن حصر مشكلة الدراسة الحالية في سؤال رئيسي مؤداه " ما مدى وعي الشباب بإنتهاك الجرائم الإلكترونية لخصوصية الفرد؟".

الدراسات السابقة:

وفى سياق ما تقدم، سوف تتناول الدراسة وفى حدود علم الباحثة مجموعة من الدراسات والبحوث السابقة المرتبطة بالقضية الراهنة من خلال محورين وهما محور مرتبط بالدراسات التي تناولت الجرائم الإلكترونية، ومحور أخر مرتبط

بانتهاك خصوصية الأفراد على النحو التالي:

أ- الدراسات التي تناولت الجرائم الإلكترونية:

هدفت دراسة (العنزي:2010) إلى التعرف على الآثار الاجتماعية المترتبة على الجرائم الإلكترونية من مستخدمي الانترنت في المملكة العربية السعودية. واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، حيث طبقت على عينة مكونة من (999) مستخدماً من مستخدمي الانترنت. واعتمدت على الإستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، حيث شملت البيانات الديموجرافية للعينة وأنماط الجرائم الإلكترونية والآثار الاجتماعية المترتبة عليها، والتدابير المقترحة للحد من الجريمة. وقد توصلت الدراسة إلى أن أكثر أنماط الجرائم الإلكترونية انتشاراً هي جريمة الاحتيال الإلكتروني التي تعتمد على الرسائل العاطفية المليئة بالكثير من الإثارة والتشويق، وأتى في الترتيب الأخير الجرائم الإلكترونية التي تعتمد على اليانصيب. وأظهرت الدراسة أن الآثار الاجتماعية المترتبة على الجريمة تعد مرتفعة، ولقد تمثل العنصر الأهم فيها هو غياب المصداقية بين أطراف العلاقات التي تتم عبر الانترنت.

أما دراسة (حسين: 2012) هدفت إلى معرفة ماهية جرائم الحاسوب والانترنت، وحجمها الواقعي، وكيفية التصدي لها من خلال آليات مختلفة سواء على الصعيد القانوني أو الاجتماعي. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي كأساس لمعالجة مشكلة البحث، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن أكثر جرائم الحاسوب والانترنت المنتشرة فيما يتعلق بجرائم الاختراقات هو إخفاء الشخصية، يليها انتحال شخصية الآخرين، أما أكثر جرائم الحاسوب المنتشرة فيما يتعلق بالجرائم المالية هو استخدام البطاقات الائتمانية، يليها الدخول على المواقع الخاصة بغسيل الأموال.

كما استعرضت دراسة (الطيب:2012) الجرائم الإلكترونية والطرق التي يستخدمها القراصنة وكيفية التعامل مع مثل هذه الجرائم، كما إنه يهدف إلى تحديث القانون وموائمته لمثل هذه الجرائم وكذلك لفت انتباه جميع الجهات المسئولة إلى خطر الجرائم الإلكترونية. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، والمقابلات الشخصية مع ذوي الخبرة. وقد استنتج الباحث إنه في الوقت الذي قامت فيه التكنولوجيا بتقريب المسافات بين الشعوب، نجدها أفرزت الكثير من السلبيات أهمها صعوبة احتفاظ الفرد بخصوصيته جراء انتشار الكثير من الوسائل السهلة والتي يستخدمها أشخاص يعرفون باسم قراصنة الشبكة العنكبوتية. كما استنتج الباحث أن الجرائم الإلكترونية جديدة ولم يتناولها القانون الجنائي التقليدي، ولا يوجد نصوص في قانون العقوبات تتعلق بالجريمة الإلكترونية وبالتالي من الصعوبة بمكان إصدار أحكام بحق مرتكبيها. ولا تزال الأجهزة القضائية وأساتذة القانون عاجزين عن الخروج بتصور واضح عن الجريمة الإلكترونية.

كما تناولت دراسة (بدر الدين: 2017) الجريمة الإلكترونية من المنظور الدستوري في مصر وكل الدول المتحضرة وهو مبدأ الشرعية الجنائية، الذي يقرر أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص. ويرى الباحث إنه نظرا لحداثة عهد الجريمة الإلكترونية على مستوى العالم وسرعة تطورها لسرعة تطور التقنيات المستخدمة فيها، والتي تتم عبرها. فقد واجهت الدول المتقدمة ذلك بتشريعات تحدد الجرائم بركنيها المادي والمعنوي والعقوبة. أما اغلب الدول التي استوردت تلك التكنولوجيا ومنها مصر فلا زالت تتخبط في طريقها فلم تضع تشريعا جامعاً شاملاً ينص على كافة صور الجرائم

الإلكترونية الحالية. فكل ما قامت به مصر حتى الآن إصدار مجموعة من النصوص العقابية المتناثرة في عدد من القوانين المختلفة. وهنا تتساءل الدراسة عن كيفية التعامل مع مرتكب الجريمة الإلكترونية في ظل غياب النص العقابي. لذا يطالب الباحث بضرورة البحث عن حل قضائي لمواجهة المجرم الإلكتروني ومحاكمته عن طريق محاولة تفسير النصوص التقليدية بما يسمح له بإدراج الفعل الإجرامي تحت سلطانها، وهو ما سيساعد مؤقتا في مواجهة تلك الجرائم.

وتناولت دراسة كل من (Ghareb, M.I., Sedeeq, F.M:2018) الجرائم الإلكترونية وتشريعات المجتمع الدولي من منظور تحليلي مقارن، حيث رأت الدارسة أن الجرائم الإلكترونية جريمة خطيرة في الوقت الحالي. وأقرت الهيئات التشريعية الحماية القانونية للاستخدام المشروع لجهاز الكمبيوتر وشبكة المعلومات ومعاقبة مرتكبي الأفعال التي تشكل اعتداءً على حقوق مستخدميها أو لمنع إساءة استخدام جرائم الكمبيوتر. ومع ذلك، لا تزال الدول العربية، بعيدة عن سن قانون الجريمة الإلكترونية، على الرغم من سن قوانين لتقويض استخدام تكنولوجيا المعلومات ومواقع التواصل الاجتماعي من خلال مشروع يسمى قانون الجرائم الإلكترونية. ويمكن من خلاله ملاحظة الجرائم الإلكترونية والسيطرة عليها والتصدي لها. حيت أكدت الدراسة أن الدول في جميع أنحاء العالم تواجه تهديدات الانتهاكات الرقمية وذلك لأسباب قليلة تمتد من ضعف الابتكار وعدم كفاية التشريعات، وقد حاولت هذه الدراسة تقييم الوضع الحالي من خلال المخالفات الرقمية والتشريع من وجهة نظر الدول والتمييز والتحقيق في الصعوبات التي تبحثها الهيئات التشريعية للحد من الجرائم الرقمية.

وتناولت دراسة(Flihan, Nicholas A:2018) الجريمة الإلكترونية في الرعاية الصحية، حيث رأت الدراسة أن قطاع الرعاية الصحية شاهد أكبر عدد من خروقات البيانات في جميع الصناعات. حيث كان هناك 113.2 مليون سجل رقمى متعلق بالرعاية الصحية قد سُرق في عام 2015. على الرغم من التشريعات والتمويل من قبل حكومة الولايات المتحدة لزيادة الأمن، مثل قانون تكنولوجيا المعلومات الصحية من أجل الاقتصاد وإعادة الاستثمار لعام 2009، فهذه الجرائم لا تزال تحدث في جميع أنحاء المستشفيات. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن أكبر التهديدات ضد شركات الرعاية الصحية والتأمين كانت بسبب خطأ بشري. كما تشير نتائج الدراسة إلى أنه ليس من الممكن تحديد التكاليف المرتبطة بانتهاك البيانات بدقة بسبب المتغيرات العديدة بين المنظمات، والاستجابات المختلفة للانتهاكات المعروفة.

كما تناولت دراسة (Montesano:2019) استخدام التكتيكات والتقنيات والإجراءات الخاصة بالطب الشرعي لمكافحة استخدام مجرمي الإنترنت إخفاء الأدلة الإلكترونية على الجرائم، تهدف هذه الدراسة بتحليل الأساليب والمناهج الإجرامية التي يستخدمها مجرمي الإنترنت في إخفاء الأدلة الجنائية عن الجرائم. مع تقدم التكنولوجيا وتوافر الخدمات الإجرامية على الإنترنت، تصبح مهمة محققي الطب الشرعي الرقمي أكثر صعوبة. حيث يزداد هذا التحدي عندما يقوم مجرمي الإنترنت بإخفاء أو حذف ملفات الأدلة أو محاولة تضليل التحقيقات أو تعطيلها. وقد توصلت الدراسة إلى أنه يجب تدريب محققي الطب الشرعي الرقمي على كيفية حماية برامجهم من الخروقات التي تحدث من مجرمي الانترنت، وكيفية اكتشاف استخدامها، وكيفية مواجهتها. ويجب أن يكون مطورو أدوات الطب الشرعي بالكمبيوتر على دراية بالتقنيات المتاحة التي

تهاجم الأدوات أو صلاحيتها.

ب- الدراسات التي تناولت انتهاك خصوصية الأفراد:

أشارات دراسة (السلمي:2010) إلى أهمية المسئولية المدنية في الحد من انتهاك الخصوصية في نظام مكافحة جرائم المعلوماتية السعودي، حيث هدفت الدراسة تناول المسئولية المدنية للفعل الضار كأساس للمسئولية فيما يتعلق بخصوصية الأفراد، مع تعريف للمسئولية المدنية والخصوصية في الفقه والنظام . ومدى أحقية المضرور في التعويض في الفقه ونظام مكافحة جرائم المعلوماتية. وتتميز هذه الدراسة عن موضوع دراستنا في أن هذه الدارسة تناولت المسئولية المدنية لانتهاك الخصوصية في نظام مكافحة جرائم المعلوماتية السعودي بينما تركز الدارسة الحالية على جريمة انتهاك الخصوصية الفردية عبر الوسائل الإلكترونية ، وقد استفاد الباحث من هذه الدارسة في موضوع انتهاك الخصوصية في جرائم المعلوماتية.

كما تناولت دراسة (إبراهيم: 2013) الحماية القانونية لخصوصية مراسلات البريد الإلكتروني، حيث تتعرض مراسلات البريد الإلكتروني للعديد من المخاطر التي تهدد بالاعتداء عليها سواء من قبل الأفراد أو الحكومات، مع انعدام الرقابة من معرفة مكان تواجد الشخص وانتماءاته وميوله السياسية وغيرها من الأمور التي تمكن من تكوين صورة كاملة عن صاحب تلك المراسلات وتتميز هذه الدارسة عن موضوع دارستنا في أن الأخيرة تناولت الحماية القانونية لخصوصية مراسلات البريد الإلكتروني بينما تركز الدارسة الحالية على جريمة انتهاك الخصوصية عبر الوسائل الإلكترونية والآثار الاجتماعية المترتبة على هذا الانتهاك ، وقد استفاد الباحث من هذه الدارسة في موضوع انتهاك الخصوصية في جرائم المعلوماتية.

أما دراسة (العجالي، 2013) فتناولت الحماية الجنائية من أشكال المساس بحرمة الحياة الخاصة عبر المكالمات والصور، حيث تناولت هذه الدارسة حرمة الحياة الخاصة من خلال التقاط أو تسجيل أو نقل المكالمات والأحاديث الخاصة أو السرية، ونظرة التشريعات المقارنة الحديثة لهذه الجرائم المخلة بحرمة الحياة الخاصة. وتبحث هذه الدراسة في حق احترام خصوصية الأفراد والانتهاكات التي تمس هذا الحق بواسطة الحاسوب الإلكتروني والوسائل الحديثة . كما تبحث في مدى نجاح الكيفية التي يعالج بها المشرع الجرائم الواقعة على انتهاك خصوصية الأفراد بواسطة الحاسوب الالكتروني وكيفية الوقاية من هذه الجرائم.

كما تناولت دراسة (تومى: 2017) إيديولوجيا الشبكات الاجتماعية وخصوصية المستخدم بين الانتهاك والاختراق، وتهدف هذه الدراسة إلى التطرق إلى مخاطر وآثار عرض الذات على مواقع شبكات التواصل الاجتماعي، ومختلف التحديات التي تواجه المستخدمين لحماية خصوصياتهم في هذه المجتمعات الافتراضية التي أصبحت عالم زجاجي، حيث أصبح متعارف على نحو متزايد أن تقديم الذات على النحو المأمول في هذه البيئات الرقمية يستلزم عرض

معلومات وبيانات شخصية كثيرة عن المستخدم، وهذا ما يعرضه للعديد من المخاطر. وتوصلت نتائج الدراسة إلى آليات إدارة الخصوصية المناسبة اجتماعياً، نظراً لما هو شائع اليوم من عرض عمدي للبيانات الشخصية بشكل متزايد على الشبكات الاجتماعية وتفشي ظاهرة مراقبة حياة الآخرين، وهذا ما يثير مسألة الهوية والمخاطر الاجتماعية الناجمة عن التواجد الرقمي للأفراد .كما تحاول هذه الدراسة معالجة التفكك التدريجي والتقارب الحاصل بين المجالين العام والخاص، والذي أثار قضايا السيطرة على حماية الخصوصية في عالم الشبكات.

التعقيب العام على الدراسات السابقة:

لقد ركزت اغلب الدراسات التي تناولت الجرائم الإلكترونية علي الآثار الاجتماعية المترتبة على الجرائم الإلكترونية على مستخدمي الانترنت، وكذلك على كيفية التصدي لها من خلال آليات مختلفة سواء على الصعيد القانوني أو الاجتماعي، كما أشارت إلى الطرق التي يستخدمها القراصنة وكيفية التعامل معها، كما تساءلت عن كيفية التعامل مع مرتكب الجريمة الإلكترونية في ظل غياب النص القانوني . كما تناولت الدراسات إقرار الهيئات التشريعية الحماية القانونية للاستخدام المشروع لجهاز الكمبيوتر وشبكة المعلومات ومعاقبة مرتكبي الأفعال التي تشكل اعتداءً على حقوق مستخدميها أو لمنع إساءة استخدام جرائم الكمبيوتر، ولتحقيق ذلك لابد من توفير التمويل اللازم. وأكدت الدراسات أن أكبر العوامل التي تعزى إلى تخفيف هذه المخاطر هي تشفير البيانات، وأن يكون هناك دراية بالتقنيات المتاحة للحد من تلك الجرائم.

أما بالنسبة للدراسات التي تناولت انتهاك خصوصية الفرد فقد أكدت على المسئولية المدنية لانتهاك الخصوصية في نظام مكافحة جرائم فيما يتعلق بالخصوصية للأفراد، كذلك رأت الدراسات أن لابد من توفير الحماية القانونية لخصوصية مراسلات البريد الإلكتروني، والتي تتعرض للعديد من المخاطر التي تهدد بالاعتداء عليها ، حيث تبحث عن حق احترام خصوصية الأفراد والانتهاكات التي تمس هذا الحق بواسطة الحاسوب الإلكتروني والوسائل الحديثة، وأن هناك إيديولوجيا للشبكات الاجتماعية تقوم على خصوصية المستخدم بين الانتهاك والاختراق.

وعلى الرغم من وجود بعض التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة؛ إلا أنَّ هنالك بعض الاختلافات التي تُميِّز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :

– إنَّ الدراسة الحالية جاءت امتداداً لتوصيات ومقترحات الدراسات السابقة.

– اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في حجم العينة، والأفراد الذين تم تطبيق الدراسة عليهم، كذلك من حيث مجالات الدراسة الزمنية والمكانية، بالإضافة إلى الربط بين انتهاك الخصوصية للأفراد والجرائم الإلكترونية.

المداخل النظرية للدراسة:

1– التفاعلية الرمزية:

تكشف النظرية الحالية عن أنه يمكن النظر لهذه الأدوار من حيث توقعات الأفراد بعضهم تجاه بعض من حيث المعاني والرموز، وهنا يصبح التركيز إما على نسق الأدوار والأنساق الاجتماعية، أو على سلوك الدور والفعل

الاجتماعي، والمعتمد على اللغة، والمعاني والصور الذهنية ,استنادًا إلى حقيقة هامة وهي أن على الفرد أن يستوعب أدوار الآخرين، وتقوم النظرية التفاعلية الرمزية على أن الحياة الاجتماعية ما هي إلا محصلة التفاعلات، التي تقوم بين الأفراد والمؤسسات والنظم وهذه التفاعلات تكون ناجمة عن الرموز التي كونها الأفراد نحو الآخرين بعد التفاعل معهم فعند عملية التفاعل بين شخصين أو أكثر يكون لكل فرد صورة ذهنيه تصاغ بشكل رمز عن الفرد، أو الأفراد، أو الجماعة التي تفاعل معها. وهذا الرمز قد يكون ايجابياً ومحبباً، أو يكون سلبياً ومكروها، وطبيعة الرمز الذي يكون عن الأشخاص أو الفئات أو الأشياء هو الذي يحدد العلاقة بهم وأن التفاعلية الرمزية يمكن أن تفهم نموذج الإنسان عبر الدور الذي يحتله والسلوك الذي يقوم به نحو الفرد الآخر، الذي كون معه علاقة خلال مدة زمنية محددة.

وفي إطار ما تقدمه التفاعلية الرمزية من فهم الجريمة الإلكترونية، يمكن التأكيد على أن الصورة الذهنية لدى الجناة نحو المجني عليهم تدفعهم لتبني أدواراً مغايرة، والتي تمثل نوعا من الإلحاح كالاحتياجات المادية، والتي تتمثل في الجوائز المالية أو العينية، تلك التأويلات أو التفسيرات التي تمكن الشخص المحتال من استخدام الصورة الذهنية للحاجة بالاعتماد على الحاسوب من أجل إحداث نوع من التفاعل السلبي الإجرامي، الذي يمكن الجاني من دفع المجني عليه إلى الاستجابة للصور الذهنية المخادعة، والتي تؤدي حالة الاستجابة لها إلى وقوع الجريمة الإلكترونية، ومن ثم فإنه وبالتمكن من تصحيح الصورة الذهنية عن الفعل الإجرامي أمام المجني عليهم يمكنهم من تجنب التعرض للجريمة الإلكترونية.

- وقد صاغ "ميد" الفرضيات الأساسية للتفاعلية الرمزية على النحو الآتي:

1. يحدث التفاعل الاجتماعي بين الأفراد الذين يشغلون أدوارًا اجتماعية معينة ويأخذ زمنًا يتراوح بين أسبوع إلى سنة.
2. بعد الانتهاء من التفاعل يكون الأفراد المتفاعلون صوراً رمزية ذهنية على الأشخاص الذين يتفاعلون معهم، وهذه الصور لا تعكس جوهر الشخص وحقيقته الفعلية وإنما تعكس الحالة الانطباعية السطحية التي كونها الشخص تجاه الشخص الآخر المتفاعل معه.
3. عند تكوين الصورة الانطباعية عن الفرد تلصق هذه الصورة بمجرد مشاهدته أو السماع عنه أو التحدث إليه من دون التأكد من صحة المعلومة أو الخبر لأن الشخص اعتبر الفرد الآخر رمزاً والرمز هو الذي يحدد طبيعة التفاعل مع أن الصورة الرمزية التي يكونها عن الآخر قد تكون ايجابية أو سلبية اعتمادًا على الانطباع الذي تكون عنه.(الحسن،2005:ص90)

- أوجه الاستفادة من النظرية:

تقدم نظرية التفاعلية الرمزية فهما يمكن من تفسير الفعل الإجرامي، وتبدأ النظرية الحالية بمستوى الوحدات الصغرى(Micro)، منطلقه منها لفهم الوحدات الكبرى(Macro)، حيث تبدأ بالأفراد وسلوكهم كمدخل لفهم النسق الاجتماعي فأفعال الجناة على سبيل المثال تصبح ثابتة لتشكل نسقاً متكاملاً من الأدوار، التي يمارسها الجاني تجاه

الضحية والتي تؤدي في مضمونها إلى وقوع الجريمة، ويمكن تفسير الجرائم الإلكترونية، في إطار ما تقدمه التفاعلية الرمزية من فهم متناسق لسلوك الجاني أو المجرم من حيث تمكنه من تطويع التكنولوجيا وبرامج الحاسوب في ارتكاب الفعل الإجرامي، تلك الأفعال التي تنتج عن ممارسة الجناة للعديد من الأدوار، التي تؤدي في محصلتها إلى الجريمة الإلكترونية.

2- نظرية المخالطة الفاصلة:

تقدم النظرية فهما ذا طبيعة نفسية، له أبعادًا اجتماعية للجرائم الإلكترونية، فلما كانت هذه الجرائم ذات أبعاد متعددة منها الاجتماعي والنفسي والاقتصادي والتشريعي، كان لزاما علينا التركيز على النظريات متداخلة الأبعاد كي تمكن من الفهم الشامل في تفسير الجريمة ذاتها، ولقد أسس هذه النظرية "سذرلاند" وتندرج هذه النظرية تحت فئة النظريات النفسية الاجتماعية المفسرة للسلوك المنحرف، محاولة بذلك تحقيق التوازن بين العوامل الفردية والعوامل الاجتماعية، لدراسة السلوك المنحرف، حيث أنها تنظر إلى الشخصية الإنسانية التي تقترف الاحتيال الالكتروني كمتغير أساسي في ارتكاب الفعل الإجرامي يكشف عن جوانب طبيعة البناء الاجتماعي، وأثره في سلوك الفرد وما يتسم به من خصائص وسمات، وأن الفرد قد يعيش في مجتمع مفكك يخلق الانحراف بين أفراده، فمناطق الجريمة والانحراف يسودها القيم التقليدية والإجرامية معًا، وبالتالي يتعرض الأفراد لكلا النمطين من القيم، ويرى "سذرلاند" أن الجريمة ليست فعلاً عشوائياً بل منظماً يخضع لمجموعه من القيم والمعايير، وذلك وفق النقاط التالية: (السمري، 2010: ص47)

1. يعد السلوك الإجرامي متعلماً ومكتسباً فهو لا يورث.
2. يتم تعلم السلوك الإجرامي من خلال عملية الاتصال والتفاعل مع الأشخاص الآخرين، حيث يتم اكتساب المهارات والحركات، والإشارات المتعلقة بالسلوك الإجرامي.
3. يتم تعلم السلوك الإجرامي من خلال التفاعل الاجتماعي مع أشخاص تقوم بينهم علاقة وثيقة.
4. تتضمن عمليه تعلم السلوك الإجرامي كلا من فن ارتكاب الجريمة- وقد يكون سهلاً أو معقداً- ، ومبررات السلوك الإجرامي ودوافعه.
5. يتم تكوين الاتجاه نحو الدوافع من خلال نفع أو عقم القواعد القانونية، فقد تحيط بالفرد مجموعة تحترم القواعد القانونية وتلتزم بها، أو العكس عدم مراعاتها بالمخالفة.
6. ينحرف الشخص إذا اتبع الآراء المخالفة للقواعد القانونية، وهذا هو جوهر المخالطة الفاصلة الذي يشير إلى التفرقة بين المخالطة السوية، والمخالطة المنحرفة.
7. تختلف المخالطة الفاصلة من حيث التكرار والدوام والأسبقية والعمق، وهذا يعني التباين في العوامل المؤثرة.

8. تتضمن عملية تعلم السلوك الإجرامي عن طريق الاتصال بالنماذج الإجرامية، كل الآليات التي تتضمنها أي عملية تعلم أخرى.

9. يعد السلوك السوي والمنحرف تعبيراً عن حاجات ورغبات واحدة.(السمري،2010: ص 66)

- أوجه الاستفادة من النظرية:

في سياق الدراسة فإن هذه النظرية توضح أهمية تأثر الفرد بالمجتمع، بحيث أن الفارق بين سلوكيات الأفراد يعتمد بالدرجة الأولى على نوعية الأشخاص الذين يختلطون بهم، وأن الفرد يتطبع بالطابع الثقافي والاجتماعي المحيط به، أي أن المجتمع له مساهمة في تحولات نمط السلوك الفردي السوي إلى سلوك مغاير، بمعنى أن هذا السلوك هو نتاج لعوامل مجتمعيه أفرزتها البنى المكونة، وبالتالي فعمل المجتمع لإعادة السلوك السوي للفرد هو بمثابة واجب مجتمعي مقابل ما عليه من حقوق تجاه مجتمعه. وتكشف النظرية السابقة عن حالة التشويش والخلط، التي تصيب الشخصية التي ترتكب الجرائم الإلكترونية بالطريقة التي تدفعه لارتكاب جريمته بطريقة فيها نوع من الاختلاط، حيث لا يعرف الشخص بطريقة مباشرة كما أن بيئة الانترنت والتقنية الحديثة تمكنه من الاقتراب من أي شخص دون مراعاة للظروف أو السياق الاجتماعي والاقتصادي والنفسي المحيط بالجريمة ذاتها، وهذا ما يؤكد خطورة الاحتيال، وتطوره بإطراد، وتزايد الآثار السلبية الناتجة عنه.

أهمية الدراسة:

يعد موضوع الدراسة من المواضيع التي لها أهميتها على مختلف المستويات العلمية والعملية، وتتحدد أهمية الدراسة من أن الجريمة ظاهرة اجتماعية توصف بالتطور والانتشار في مختلف المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، والجريمة مثلها مثل الأنشطة الإنسانية السلبية التي تتطور بالتقدم التقني خاصة وأننا في عصر ثورة المعلومات ، ومن البديهي أن تظهر أنماط جديدة من الجرائم لم تكن معروفة من قبل.

إن أهم ما يميز البحوث العلمية في مجالات الجريمة مدى تطابقها مع الواقع المجتمعي الذي تعمل فيه ويمثل المجتمع المصري أحد المجتمعات التي تهتم باستخدام التكنولوجيا الحديثة ومنها شبكة الانترنت في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لما لتلك التقنية من أهمية في التعامل مع عنصري الزمان المكان، حيث تستخدم تلك التقنية في التعليم والتدريب والتسوق وغيرها من الأنشطة الايجابية إلا أن تلك التقنية تكون مصحوبة بالعديد من المعضلات والآثار الجانبية الضارة والتي من أهمها الجريمة بمختلف أنواعها ومن ثم فإن الدراسة الراهنة يمكن أن تفيد في الخروج بمقترحات للتخفيف من حدة الآثار الاجتماعية السلبية المترتبة على الجرائم الإلكترونية.

كما إن الدراسة الراهنة يمكن أن تفيد في مجال مكافحة هذا النوع من الجرائم من خلال التوعية الأمنية وتثقيف المجتمع، كذلك وفى حدود علم الباحثة إن ندرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، فتعد هذه الدراسة إضافة جديدة للمكتبة تعمل على سد العجز في مثل هذا الموضوع من الدراسات العربية كما أنها سوف تضيف رؤية جديدة للباحثين

وتكون بمثابة نقطة بداية ينطلق منها الباحثين في عمل دراسات وأبحاث أخرى مماثلة.

أهداف الدراسة:

تحاول الدراسة تحقيق الأهداف التالية:-

- التعرف على مدى وعي الشباب بالعوامل التي تؤدي إلى تزايد الجرائم وانتهاك خصوصية الفرد.
- الكشف عن مدى وعي الشباب من مستخدمي الانترنت نحو الأساليب المتبعة في انتهاك خصوصية الفرد من الجرائم الإلكترونية.
- تحديد مدى وعي الشباب بالآثار الاجتماعية المترتبة على انتهاك خصوصية الفرد عند التعرض للجرائم الإلكترونية.
- التوصل لمقترحات تخفف من الآثار الاجتماعية المترتبة على انتهاك خصوصية الفرد من الجرائم الإلكترونية من وجهة نظر الشباب.
- الكشف عن طبيعة العلاقة بين الأساليب المتبعة في الجرائم الإلكترونية والآثار الاجتماعية المترتبة عليها.
- تحديد الفروق في الآثار الاجتماعية للجرائم الإلكترونية باختلاف الخصائص الاجتماعية لعينة الدراسة.

- تساؤلات الدراسة :

تحاول الدراسة الحالية الإجابة على التساؤلات التالية:-

1. ما مدى وعي الشباب بالعوامل التي تؤدي إلى تزايد الجرائم وانتهاك خصوصية الفرد؟.
2. ما مدى وعي الشباب من مستخدمي الانترنت نحو الأساليب المتبعة في انتهاك خصوصية الفرد من الجرائم الإلكترونية؟.
3. ما مدى وعي الشباب بالآثار الاجتماعية المترتبة على انتهاك خصوصية الفرد عند التعرض للجرائم الإلكترونية؟.
4. ما المقترحات التي تخفف من الآثار الاجتماعية المترتبة على انتهاك خصوصية الفرد من الجرائم الإلكترونية من وجهة نظر الشباب؟.
5. ما طبيعة العلاقة بين الأساليب المتبعة في الجرائم الإلكترونية والآثار الاجتماعية المترتبة عليها؟.
6. هل هناك فروق في الآثار الاجتماعية للجرائم الإلكترونية باختلاف الخصائص الاجتماعية لعينة الدراسة؟.

مفاهيم الدراسة:

1- مفهوم الجرائم الإلكترونية:

تعرف بأنها " أي جريمة يكون متطلباً لاقترافها أن تتوافر لدى فاعلها معرفة بتقنية الحاسوب". (بوزيدي،2017:ص9)

أوبأنها " مجموعة من الأفعال والأنشطة المعاقب عليها قانوناً، والتي تربط بين الفعل الإجرامي والثورة التكنولوجية ". (فتح الله، 2018:ص220)

كذلك بأنها " كل فعل غير مشروع يكون العلم بتكنولوجيا الحاسب الآلي بقدر كبير لازما لارتكابه من ناحية لملاحقته، وتحقيقه من ناحية أخرى"، أو أنها "الاعتداءات القانونية التي ترتكب بواسطة المعلوماتية بغرض تحقيق ربح".(فرحات،2018:ص150)

كما تعرف بأنها " كل عمل أو امتناع يأتيه الإنسان ويحدث أضرارا بمكونات الحاسب المادية والمعنوية وشبكات الاتصال الخاصة به باعتبارها من المصالح والقيم المنظورة التي تمتد لحمايتها مظلة قانون العقوبات".(مدني، 2007:ص325)

وقد عرفت الجرائم الإلكترونية في القانون المصري بأنها" كل جريمة أو سلوك غير مشروع يستخدم الحاسب الآلي، أو محاولة نسخ أو حذف أو إتلاف برامج الحاسب الآلي، أو أي جريمة يكون لتنفيذها صلة بالقواعد أو العلوم المعلوماتية أو أي سلوك غير مشروع متعلق بالمعالجة الآلية للبيانات". (حسن، 2015، ص 32)

- وتعرف الجريمة الإلكترونية إجرائياً وفق هذه الدراسة بأنها:

بأنه كل عمل فردى أو جماعي يقوم به شخص أو أشخاص مخالف للقانون، يقصد به انتهاك خصوصية الغير، والغرض منه الاطلاع على معلومات الآخرين بإستخدام أدوات ووسائل تعتمد على الحاسب الآلي وشبكة الانترنت، وهذه الجرائم تحتاج لتنمية وعى أفراد المجتمع بخطورتها وانتهاك حرمة خصوصيتهم.

2- مفهوم الوعي:

يعرف مفهوم الوعي لغوياً بأنه " الحفظ والتقدير– الفهم وسلامة الإدراك– شعور الكائن الحي بما في نفسه وما يحيط به.(معجم اللغة العربية، 1995: ص675)

ويعرف الوعي بأنه " إدراك الفرد لذاته ولما يحيط به إدراكاً مباشراً، أو هو أساس كل معرفة". **وتعرف تنمية الوعي بأنها** " التوعية أو إيقاظ الوعي، ويشير إلى عملية مساعدة العملاء وغيرهم ليصبحوا أكثر إدراكاً أو ليشعروا بالاهتمام بجانب معين أو مشكلة أو موضوع أو قيمة معينة".

ويعرف الوعي الاجتماعي بأنه " مشاركة الوعي المشترك في المجتمع". **ويمكن تعريفه أيضاً بأنه** " الوعي بالمشكلات المختلفة التي تواجهها المجتمعات والتجمعات بصفة يومية". وأول من بحث في هذا مفهوم هو "**كارل ماركس**" عن الطبقة الاجتماعية والوعي الطبقي. **ويرى اوسوفسكى** " انه مجموعة المفاهيم والتصورات والآراء والمعتقدات الشائعة لدى الأفراد في بيئة اجتماعية معينة، والتي تظهر في البداية بصورة واضحة لدى مجموعة منهم ثم يتبناها الآخرون لاقتناعهم بأنها تعبر عن مواقفهم".(الهمزانى، 1998: 40)

- ويعرف الوعي إجرائياً وفق هذه الدراسة بأنه:

الجانب المعرفي أو الإدراكي للشباب بأهمية الوعي بمخاطر الجرائم الإلكترونية، والذي يظهر في الجانب السلوكي والوجداني من خلال تغير سلوك الشباب بتغير وعيهم نحو قضية الجرائم الإلكترونية، وما يتبعها من انتهاك خصوصية الفرد.

3- مفهوم الشباب:

يعرف مفهوم الشباب في القواميس والمعاجم بأنه " الفتاء كالشبيبة وشب يشب، وجمع الشبان، وأول الشيء، والشباب بالكسر هو النشاط".(يعقوب، ب.س،15)

أو هي " مرحلة عمرية أو طور من أطوار الإنسان، الذي فيه يكتمل نضجه العضوي الفيزيقي، وكذلك نضجه العقلي والنفسي والذي يبدأ من سن 15 – 25، وهناك من يحددها من 13 – 30".

ويعرف علماء الاجتماع مفهوم الشباب بأنه " الفترة التي تبدأ حينما يحاول المجتمع تأهيل الشخص لكي يحتل مكانة اجتماعية ويؤدى دورا أو أدوارا في بنائه وينتهي حين يتمكن الفرد من احتلال مكانته وأداء دوره في السياق الاجتماعي وفقاً لمعايير التفاعل الاجتماعي، وبذلك يعتمد تحديد الاجتماعيون للشباب كفئة على ترتيب أهمية ومدى اكتمال الأدوار التي تؤديها الشخصية الشابة في المجتمع". (حسن، 2000:ص150)

- ويعرف مفهوم الشباب إجرائياً وفق هذه الدراسة بأنه:

هم الأفراد الذين يقعون في المرحلة العمرية من سن (15-25) حيث أنها مرحلة عمرية تتميز بالحيوية وبصفات متميزة كالقابلية للنمو الجسمي والعقلي والاجتماعي كما تتميز بالقوة والنشاط، فهم في حالة مصاحبة تمر بالإنسان وتميزه بالطاقة والحيوية وترتبط بالقدرة على التعليم ومرونة العلاقات الإنسانية واكتساب العديد من الخبرات والمهارات التي تمكنهم من تنمية الوعي الاجتماعي لديهم.

4- مفهوم انتهاك الخصوصية:

من الصعوبة أن يتم الوصول إلى تعريف جامع لمفهوم الخصوصية، السبب في ذلك ينبع من حقيقة مفادها أن السعي وراء تعريف هذا المفهوم عادة ما ينطلق من فلسفات مختلفة كل منها يركز على جانب معين أو مجموعة من الجوانب التي يرمي التعريف إلى حمايتها، ويضاف إلى ذلك أن مفهوم الخصوصية بحد ذاته هو مفهوم ديناميكي أي أنه متغير حيث أن العناصر المكونة تتميز بحساسيتها المفرطة لتطور الوسائل التي تمكن من الاقتراب من الخصوصية".

استناداً إلى ما تقدم نجد مجموعة من التعريفات لمصطلح الخصوصية، من هذه التعريفات ما انطلق من الظروف الفيزيائية للشخص، **ويمكن تعريف مفهوم الخصوصية بأنه** " الحالة التي يترك فيها الفرد وشأنه، أي أن يحرم الآخرون من الاقتراب منه أو كل ما يعتبر حميماً بالنسبة إليه" .

كما تعرف بأنها " مرادفاً لمصطلح السيطرة أو التحكم، بمعنى كون الشخص مسيطراً أو متحكماً بكل ما يعتبر حميماً بالنسبة له (وهذا يشمل كل ما هو متصل مباشرةً بالعلاقات الشخصية، كعلاقة الشخص بأفراد أسرته، أصدقائه...)". (Glenn,2003: p3)

أو أنها " قدرة الشخص على أن يقرر بشأن ما يتعلق به والظروف التي يسمح بها للآخرين الوصول إلى هذه الأشياء". (Glenn,2003: p3)

كما تعرف خصوصية الفرد على شبكة المعلومات بأنها " حق الفرد المستخدم أن يقرر بنفسه متى وكيف وإلى أي مدى ممكن أن تصل المعلومات الخاصة به إلى الآخرين من المستخدمين، وبذلك يتضح أن لكل فرد الحق في الحماية من التدخل في شؤونه، وله الحق أيضا في الاختيار الحر للآلية التي يعبر بها عن نفسه ورغباته وتصرفاته للآخرين.(boyd,2018)

- ويقصد بمفهوم انتهاك الخصوصية إجرائياً وفق هذه الدراسة بأنه:

هو مجموع الأفعال والتصرفات التي تصدر من أشخاص أو جماعات باستخدام الحاسب الآلي تؤدى إلى إفشاء أمور خاصة بأفراد آخرين. كون هذه الأفعال لا توفر مساحة للأفراد ولا تضمن منع الآخرين من الوصول إليها بغير رضائهم وهذه المساحة هي ما يعرف بانتهاك خصوصية الفرد ويعاقب عليها القانون.

الإطار النظري الدراسة:

سوف تتناول الدراسة في إطارها النظري الجرائم الإلكترونية، على النحو التالي:

خصائص الجريمة الإلكترونية تتمثل فيما يلي:

الجريمة الإلكترونية عابرة الحدود: الجريمة الإلكترونية تتسم بالطابع الدولي، لأن نظام الانترنت جعل من معظم دول العالم في حالة اتصال دائم على الخط. فالجريمة الإلكترونية لا تعترف بالحدود بين الدول، وبالتالي فهي شكلا جديدا من أشكال الجرائم العابرة للحدود بين الدول، إذ يمكن من خلال النظام المعلوماتي ارتكاب العديد من الجرائم مثل جرائم التعدي على البيانات، وتزوير وإتلاف المستندات الإلكترونية والاحتيال المعلوماتي وسرقة الأموال. (حسين، 2011: 2)

صعوبة الكشف عنها وإثباتها: تتميز الجريمة الإلكترونية بصعوبة اكتشافها، وإذا اكتشفت فإن ذلك يكون بمحض الصدفة عادة . ويعود السبب في ذلك إلى عدم ترك أي أثر خارجي بصورة مرئية بالإضافة إلى قدرة الجاني على تدمير دليل الإدانة في أقل من الثانية الواحدة. ومما يزيد من صعوبة إثبات هذه الجرائم ارتكابها عادة في الخفاء، وعدم وجو أي أثر كتابي لما يجري خلال تنفيذها من عمليات أو أفعال إجرامية. (عبد الحكيم، 2015:ص213)

جريمة تعتمد على الذكاء في ارتكابها: مرتكب الجريمة الإلكترونية يتميز بأن لديه معرفة وخبره في مجال أنظمة الحاسب الآلي والشبكات، بينما مرتكب الجريمة التقليدية كالسرقة والرشوة والتهريب لا يشترط أن يكون على قدر من التحصيل العلمي والثقافة.(الكمال. بو بكر، 2015: ص 208)

إنها جرائم لا يستخدم فيها العنف والقوة: من طبيعة الجرائم الإلكترونية أنها لا تحتاج إلى القوة والعنف وإراقة الدماء وزهق الأرواح وجميع الآثار التي ترى جراء اقتحام وأعمال السرقات التقليدية. ولأنها إفراز من إفرازات التقدم العلمي والتكنولوجي، لذلك لا يحتاج مرتكبوها سوى مجموعة برامج القرصنة والشبكات المتطورة للدخول على نظم المرافق الحيوية، أو اختراق الحسابات المصرفية، أو التلاعب بالأوراق والسندات الرسمية. (فتح الله، 2018: ص224).

خطورة الجريمة الإلكترونية: تتسم هذه الجرائم بالخطورة البالغة نظرا لأغراضها المتعددة (كسب المال، الانتقام، الرغبة

في قهر النظام والتفوق على تعقيد وسائل التقنية)، ونظرا كذلك لحجم الخسائر الناجمة عنها قياساً بالجرائم التقليدية. بالإضافة لارتكابها من بين فئات متعددة تجعل من معرفة أو تخمين المشتبه بهم أمراً صعباً.(فخري، 2014:ص96)

الجاذبية: نظرا لما تمثله سوق الكمبيوتر والانترنت من ثروة كبيرة للمجرمين، فقد غدت أكثر جذباً لاستثمار الأموال وغسلها وتوظيف الكثير منها في تطوير تقنيات وأساليب تمكن الدخول إلى الشبكات وسرقة المعلومات وبيعها أو سرقة البنوك أو اعتراض العمليات المالية أو استخدام أرقام البطاقات.... الخ.(محمد، 2015:ص38).

التزايد المستمر: رغم كل المحاولات الصارمة لهيئات تنفيذ القوانين، فإن الخبراء يقولون أن الجرائم عبر الإنترنت تتزايد بسرعة فائقة تنافس سرعة تجارة المخدرات. (دبابنة، 2015:ص19)

أنواع الجرائم الإلكترونية:

تصنف الجرائم الإلكترونية إلى تصنيفات متعددة تبعاً للمعايير التي يعتمد عليها في تعريف الجريمة الإلكترونية.

1- تصنيف الجرائم تبعا لمحل الجريمة: وبحسب هذا المعيار المستند إلى محل الجريمة نجد الأشكال التالية للجريمة:

أ- **الجريمة الماسة بمكونات الحاسب الآلي:** وهي جرائم إتلاف وتشويه البيانات والمعلومات وبرمجيات الحاسب الآلي، أو جرائم الأموال وغش الحاسب والحصول على المال، وجرائم التزوير والتلاعب في المعطيات المخزنة على الحاسب.

ب- **الجريمة الماسة بالبيانات الشخصية:** وتشمل جرائم الاعتداء على البيانات السرية أو المحمية أو الاعتداء على البيانات المتصلة بالحياة الخاصة.

ج- **الجريمة الماسة بنشر المعلومات والملكية الفكرية للبرمجيات:** مثل جرائم انتهاك حقوق المؤلف بالاستنساخ السريع والدقيق، وكذلك الانتهاكات المتعلقة بالعلامات التجارية وبراءات الاختراع. (وزارة العدل، الكويت، 2018: ص48)

2- تصنيف الجرائم تبعا لدور الحاسب الآلي:

أ- **الجرائم التي تستهدف السلامة والسرية:** مثل الدخول غير المسموح، الاعتراض غير القانوني، تعطيل الأجهزة.. الخ

ب- **الجرائم المرتبطة بجهاز الحاسب الآلي:** مثل التزوير والاحتيال.

ج- **جرائم المحتوى الضار:** مثل الجرائم المتعلقة بالمواد الإباحية و اللا أخلاقية .

د- **جرائم الملكية الفكرية:** مثل الاعتداء على حقوق المؤلف وقرصنة النظم والبرمجيات.(درف، 2006: ص310)

3- تصنيف الجريمة الإلكترونية تبعا لمساسها بالأشخاص والأموال:

أ- **الجرائم التي تستهدف الأشخاص:** تضم الجرائم غير الجنسية مثل القتل بالكمبيوتر والتسبب بالوفاة، والتحريض على انتشار الانتحار، والتحريض القصدي للقتل عبر الانترنت، والاطلاع على البيانات الشخصية والأنشطة ضد البريد

الإلكتروني. كما تضم الجرائم الجنسية مثل حث وتحريض القاصرين على أنشطة جنسية غير مشروعة، نشر الفحش والمساس بالحياء عبر الانترنت، استخدام الانترنت لترويج الدعارة والإغواء....الخ

ب- الجرائم التي تستهدف الأموال وجرائم الاحتيال والسرقة: مثل أنشطة الاختراق والإتلاف، والحصول على البطاقات والاختلاس وسرقة المعلومات، انتحال الصفات أو المعلومات داخل الكمبيوتر، جرائم تزوير الوثائق والسجلات، وتزوير البريد الإلكتروني، وجرائم المقامرة، واستخدام المواقع لترويج مواد الإدمان. (الحذيفي، 2013:ص154)

السمات الشخصية للمجرم الإلكتروني:

المجرم الإلكتروني شخص، لدية قدره على تشغيل الحاسب الآلي واستخدامه، وليس المقصود بالقدرة هو الخبرة العالية، ولكن القدرة هنا تتمثل بمعرفة كيفية ارتكاب الجريمة من خلال الحاسب الآلي. وهناك مجموعة من الخصائص التي يتميز بها المجرم الإلكتروني وهي كما يلي:

أ- **المجرم الإلكتروني إنسان اجتماعي:** المجرم الإلكتروني شخص متكيف اجتماعياً، إنسان غير عنيف خلافا للمجرمين التقليديين، فهو يرتكب جريمته بكل هدوء وتروي ثم يمحو آثارها بسهولة ويسر.(العفيفي، 2013:ص 18)

ب- المجرم الإلكتروني محترف وذكي: الإجرام الإلكتروني عادة هو إجرام الأذكياء وذلك بالمقارنة بالإجرام التقليدي الذي يميل إلى العنف، فالمجرم الإلكتروني ليس عليه سوى زرع الفيروسات أو استخدام القنابل المنطقية أو الزمنية لكي يشل حركة النظام الإلكتروني. (عادل،2018 :ص13)

ج- مجرم يعود للإجرام: يتميز المجرم الإلكتروني بأنه يعود للجريمة دائماً، فهو يوظف مهاراته في كيفية الدخول غير المصرح به مرات ومرات.(قطب، 2010:ص 18)

د- مجرم متخصص: له قدرة فائقة في المهارة التقنية ويستغل مداركه ومهاراته في اختراق الشبكات وكسر كلمات المرور أو الشفرات.. (قطب،2010:ص19)

ه-المجرم الإلكتروني لا يستعمل العنف المادي في جريمته: فالمجرم لا يلجأ إلى العنف في ارتكاب الجريمة كما هو الحال لدى المجرم التقليدي، لأنه لا يواجه الأشخاص الطبيعيين أثناء ارتكاب الجريمة، وإنما يواجه أشخاصا معنويين، الأمر الذي يستبعد اللجوء إلى العنف كاستعمال السلاح الأبيض وغيره للتملص ممن يصادفه. (أمداح،2015:ص 67)

دوافع ارتكاب الجريمة الإلكترونية:

يمكن إرجاع دوافع ارتكاب الجريمة الإلكترونية إلى:

أ- **تحقيق الربح وكسب المال:** يعد الدافع المادي من أكثر الدوافع التي تحرك الجاني لاقتراف الجريمة الإلكترونية. ذلك أن الربح الكبير والممكن تحقيقه من خلالها يدفع بالمجرم إلى تطوير نفسه حتى يواكب كل حديث يطرأ على التقنية الإلكترونية ويقتنص الفرص ويسعى إلى الاحتراف حتى يحقق أعلى المكاسب وبأقل جهد دون أن يترك أثرا وراءه. (مجدوب، 2018:ص 104)

ب- التحدي وإظهار البراعة: يميل مرتكبو هذه الجرائم إلى إظهار تفوقهم ومستوى ارتقاء براعتهم، ويتزايد شيوع هذا الدافع لدى فئة صغار السن من مرتكبي جرائم الحاسوب، الذين يمضون وقتا طويلا أمام حواسيبهم الشخصية في محاولة لكسر حواجز الأمن لأنظمة الحواسيب وشبكات المعلومات، ولإظهار تفوقهم على وسائل التقنية. (القحطاني، 2016: ص20)

ج- الرغبة في التعلم: هناك من يرتكب الجرائم الإلكترونية بغية الحصول على الجديد من المعلومات، وسبر أغوار هذه التقنية المتسارعة النمو والتطور، وهؤلاء الأشخاص يقومون بالبحث واكتشاف الأنظمة والعمل من خلال الجماعة وتعليم بعضهم، ويكرس البعض منهم كل وقته في تعلم كيفية اختراق المواقع الممنوعة والتقنيات الأمنية للأنظمة الحاسوبية. (صغير، 2013:ص40)

د- البطالة: ترتبط الجريمة الإلكترونية شانها شأن الجريمة التقليدية بالبطالة والظروف الاقتصادية الصعبة، وتتركز البطالة بين قطاعات كبيرة بين الشباب. ولذا فإن الشباب الذين يملكون المعرفة سيستثمرون ذلك في النشاط الإجرامي الإلكتروني.(البداينة، 2014 : ص14)

- الإجراءات المنهجية للدراسة.

1- نوع الدراسة: تنتمي هذه الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية التحليلية والتي تقيس علاقة بين متغيرين متغير مستقل هو مدى وعي الشباب ومتغير تابع هو انتهاك الجرائم الإلكترونية لخصوصية الفرد وهى أنسب أنواع الدراسات لتحقيق أهـــداف الدراسة الحالية.

ذلك أن الدراسة الوصفية تضمن دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف أو مجموعة من الإفراد أو مجموعة من الأوضاع أو الإحداث وهنا تعتبر الدراسة الوصفية مناسبة لطبيعة الدراسة الراهنة حيث تتجه الدراسة إلى:-

أ- الوصف الكمي والكيفي لوعي الشباب بالعوامل التي تؤدي إلى تزايد الجرائم الإلكترونية في المجتمع.

ب- الوصف الكمي والكيفي لوعي الشباب من مستخدمي الانترنت نحو الأساليب المتبعة في الجرائم الإلكترونية.

ج- وصف الآثار الاجتماعية المترتبة على التعرض للجرائم الإلكترونية.

د- التوصل لمقترحات تخفف الآثار الاجتماعية المترتبة على الجرائم الإلكترونية في المجتمع من وجهة نظر الشباب.

2- منهج الدراسة: وتنتهج الدراسة الحالية منهـــج المســـح الاجتماعي بالعينة ويتمثـــل المنهج المستخدم في عينة من الشباب الجامعي لتوضيح مدى وعيهم بخطورة الجرائم الإلكترونية على انتهاك خصوصية الفرد.

3- أدوات الدراسة: اتساقاً مع متطلبات الدراسة الراهنة فقد اعتمدت الباحثة علي استبيان يقيس وعى الشباب الجامعي نحو خطورة الجرائم الإلكترونية في انتهاك خصوصية الفرد من تصميم الباحثة، وهذه أداة تتفق مع مشكلة الدراسة وطبيعتها.

4- تصميم أداه الدراسة: اعتمدت الدراسة في تصميمها للاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات الميدانية اللازمة لهذه الدراسة، من خلال الاطلاع على مختلف الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة، ومنها دراسة (العنزي:2010) ودراسة (حسين: 2012) ودراسة (الطيب:2012) ودراسة (بدر الدين: 2017) وكذلك دراسة كل من (Ghareb, M.I., Sedeeq, F.M:2018)، ودراسة(Flihan, Nicholas A:2018) ودراسة (Montesano:2019) وجميعها دراسات تناولت الجريمة الإلكترونية، أما بالنسبة للدراسات التى تناولت انتهاك خصوصية الفرد فقد تم الاطلاع على دراسة (العجالي، 2013) ودراسة (إبراهيم: 2013) الحماية القانونية، ودراسة (تومى: 2017)، ودراسة (السلمي:2010)، للتمكن من الوقوف على أبعاد الاستبيان وأوزانه فيما يرتبط بمتغيرات الدراسة الحالية، وتم تصميم الاستبيان بالاعتماد على مقياس ليكرت خماسي الأوزان وقد جاء بناء الاستبيان على النحو التالي:

اعتمدت الاستمارة على التدرج الخماسي، بحيث تكون الاستجابة لكل عبارة (أوافق بشدة – أوافق – أوافق إلى حد ما – لا أوافق – لا أوافق بشدة) وأعطيت لكل استجابة من هذه الاستجابات وزناً (درجة)، فالعبارات الموجبة تأخذ فيها الاستجابات الأوزان التالية: أوافق بشدة (خمس درجات)، أوافق (أربع درجات)، أوافق إلى حد ما (ثلاث درجات)، لا أوافق(درجتان)، لا أوافق بشدة (درجة واحدة). أما العبارات السالبة تأخذ فيها الاستجابات الأوزان التالية: أوافق بشدة (درجة واحدة)، أوافق(درجتان)، أوافق إلى حد ما (ثلاث درجات)، لا أوافق(أربع درجات)، لا أوافق بشدة(خمس درجات). تم بناء الاستبيان وتقسيمه إلى فئات حتى يمكن التوصل إلى نتائج الدراسة باستخدام المتوسط الحسابي حيث تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، ولتحديد طول خلايا الاستمارة الثلاثي (الحدود الدنيا والعليا)، تم حساب المدى= أكبر قيمة – أقل قيمة (5 – 1= 4)، تم تقسيمه على عدد خلايا الاستبيان للحصول على طول الخلية المصحح (4 / 5 =0.80) وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في الاستبيان أو بداية الاستبيان وهى الواحد الصحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما يلي :

جدول (1) يوضح مستويات أبعاد الاستبيان لتقدير استجابات المبحوثين

إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين 1 – أقل من 1.79	**مستوى منخفض جداً**
إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين 1.80– أقل من 2.59	**مستوى منخفض**
إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين 2.60 – 3.39	**مستوى متوسط**
إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين 3.40 – 4.19	**مستوى عالي**
إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين 4.20 – 5.00	**مستوى عالي جداً**

- **اختبار الصدق الظاهري للاستبيان:** في هذه المرحلة تم عرض فكرة الاستبيان في صورتها الأولية على عدد (10) من المحكمين من أساتذة علم الاجتماع بالجامعات، وتم إعداد الصورة المبدئية للتحكيم متضمنة أهداف وفروض الدراسة وقد استفادت الباحثة من كافة الآراء والملاحظات في التعرف على مدى صلاحية الاستبيان في جمـــع البيانات والمعلومات الخاصة بالدراسة، وفى ضوء ملاحظاتهما تم إعادة الترتيب والصياغة لبعض الأبعاد كذلك تم استبعاد بعض العبارات غير المرتبطة وقد تم الاعتماد على نسبة اتفاق لا تقل عن (80%)، وتم حذف بعض العبارات وإعادة صياغة البعض، وبناء على ذلك تم صياغة الاستبيان في صورته النهائية.

- **الصدق الإحصائي:** اعتمدت الدراسة في التأكد من الصدق الإحصائي للاستبيان على طريقة(إعادة الاختبار) حيث تم تطبيق الاستبيان على عينة من الشباب بمجتمع الدراسة وعددهم (20) مفردة، ثم إعادة تطبيق الاستبيان على العينة نفسها بعد مضى خمسة عشر يوماً من تاريخ التطبيق الأول، وتم حساب معامل الارتباط بين درجات التطبيق الأول ودرجات التطبيق الثاني للتحقق من مدى الصدق الإحصائي والثبات للاستبيان، وتبين أنها معنوية عند مستويات الدلالة المتعارف عليها، وأن معامل الصدق مقبول، كما يتضح في الجدول التالي:-

جدول (2) حساب معمل الارتباط لمحاور الاستبيان باستخدام معامل بيرسون ن=30

م	المتغير	معامل الارتباط
1	وعى الشباب بالأساليب المرتبطة بالجرائم الإلكترونية	0.795**
2	وعى الشباب بالعوامل التي تؤدي إلى تزايد الجرائم الإلكترونية	0.693**
3	وعى الشباب بالآثار الاجتماعية المرتبطة بالجرائم الإلكترونية	0.719**
4	مقترحات الشباب الحد من الآثار الاجتماعية للجرائم الإلكترونية	0.750**
	الاستمارة ككل	0.787**

**** دالة عند مستوى معنوية (0.01) * دالة عند مستوى معنوية (0.05)**

يتضح من الجدول السابق أن معظم محاور الاستبيان دالة عند مستويات الدلالة المتعارف عليها لكل محور علـــى حدة، ومن ثم يمكن القول إن درجات العبارات تحقق الحد الذي يمكن معه قبول هذه الدرجات ومن ثم تحقق مستوى الثقة في الأداة والاعتماد على نتائجها.

- **الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان.**

يقصد بالاتساق الداخلي لأسئلة الاستبيان هي قوة الارتباط بين درجات كل مجال ودرجات أسئلة الاستبيان الكليـــة، ويتم ذلك من حساب معامل ثبات(ألفا – كرونباخ) باستخدام برنامج SPSS والذي من خلاله نحسب معامل التمييز لكل

سؤال حيث يتم حذف السؤال الذي معامل تمييزه ضعيف أو سالب

جدول (3) يوضح مستويات الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان باستخدام (معامل ألفا- كرونباخ)

م	المتغير	معامل ألفا كرونباخ
1	وعى الشباب بالأساليب المرتبطة بالجرائم الإلكترونية	0.9683
2	وعى الشباب بالعوامل التي تؤدي إلى تزايد الجرائم الإلكترونية	0.9687
3	وعى الشباب بالآثار الاجتماعية المرتبطة بالجرائم الإلكترونية	0.9583
4	مقترحات الشباب الحد من الآثار الاجتماعية للجرائم الإلكترونية	0.9559

```
Reliability Coefficients:
N of Cases = (20)          N of Items = (4)
Alpha= (0.9600)
```

نلاحظ من هذه النتائج أن قيمة معامل الاتساق الداخلي Alpha لعبارات الاستبيان يساوي 0.9600 وهو معامل ثبات مقبول. وبذلك يكون قد تأكد من صدق وثبات فقرات الاستبيان وبذلك أصبح الاستبيان صالح للتطبيق على عينة الدراسة الأساسية.

5- مجالات الدراسة:

أ- المجال المكاني: قامت الباحثة باختيار المجال المكاني للدراسة بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، ويرجع سبب اختيار المجال المكاني للدراسة لسهولة الحصول على الموافقات اللازمة لتطبيق الاستبيان، وكذلك لأنه جهة عمل الباحثة.

ب- المجال البشري للدراسة: تمثل المجال البشري للدراسة الحالية بعينة عشوائية بسيطة من طلاب الفرقة الرابعة المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة بنسبة (10%) من الطلاب فبلغت عينة الدراسة (160) مفرد.

ج- المجال الزمني: وتحدد في فترة جمع البيانات من الميدان الدراسة حيث بدأت في 2019/9/22 حتى 2019/10/8.

6- الأساليب الإحصائية المستخدمة:

اعتمدت الدراسة عددًا من الأساليب والاختبارات الإحصائية للإجابة عن تساؤلات الدراسة واختبار صحة الفرضيات، باستخدام برنامج(SPSS) ومن أهم هذه الأساليب والاختبارات ما يلي:

- الاعتماد على التكرارات والنسب المئوية، ومن أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة، ومعرفة الأهمية النسبية للأبعاد باستخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.

- استخدام معامل الارتباط بيرسون لحساب درجة ثبات الاستبيان وكذلك لفحص العلاقات الارتباطية بين متغيرات

الدراسة، ومعامل ألفا كرونباخ لحساب الاتساق الداخلى لفقرات الاستبيان.

عرض ومناقشة نتائج الدراسة:

1- عرض نتائج الدراسة المرتبطة بوصف الخصائص الاجتماعية لعينة الدراسة:

قامت الدراسة بتحديد خصائص عينة الدراسة من خلال استخدام النسبة والتكرارات والانحراف المعياري على النحو التالي:

جدول(3) يوضح توزيع الشباب بمجتمع الدراسة طبقاً للخصائص الاجتماعية

المتغيرات			(ن=160) س-	(ن=160) ع-
السن			19.6	2.124
		الاستجابة	ك	%
النوع	1	ذكر	83	51.9
	2	أنثي	77	48.1
متوسط دخل الأسرة	3	منخفض	47	29.4
	4	متوسط	81	50.6
	5	مرتفع	32	20.0
عدد أفراد الأسرة	3	أقل من 4 أفراد	24	15.0
	4	4- 6	91	56.9
	5	6 أفراد فأكثر	45	28.1
هل تستخدم الحاسب الآلي	1	نعم	160	100
	2	لا	0	0.00
هل تستخدم شبكة الانترنت	1	نعم	160	100
	2	لا	0	0.00
كم عدد الساعات التي تقضيها على شبكة الانترنت	**1**	أقل من ساعتان يومياً	21	13.1
	2	2 – 4 ساعة يومياً	58	36.3
	3	4 ساعات يومياً فأكثر	81	50.6
الهدف من استخدامك للانترنت(*)	**1**	استخدام مواقع التواصل الاجتماعي	154	96.3
	2	البريد الإلكتروني	97	60.6
	3	البحث عن معلومات	54	33.8
هل حصلت علي دورات تدريبية في مجال الحاسب الآلي	**1**	نعم	82	51.3
	2	لا	78	48.8
نوع الدورات التي حصلت عليها(*)	**1**	برمجه	37	45.1

(*) هذا السؤال يسمح بتعدد الإجابات.

	2	صيانة	23	28.0
	3	برامج أوفس	74	90.2
	4	تشغيل	76	92.7
هل تعرضت لأحد الجرائم الإلكترونية من قبل	1	نعم	66	41.3
	2	لا	94	58.8

(س-) المتوسط الحسابي (ع-) الانحراف المعياري

تابع جدول(3) يوضح توزيع الشباب بمجتمع الدراسة طبقاً للخصائص الاجتماعية

المتغيرات	م	الاستجابة	(ن=160) س-	ع
ما نوع الاعتداء الذي حدث على حاسوبك (*)	1	التعرض لقرصنة على حاسوبي.	27	40.9
	2	التعرض لإختراق بفيروسات الحاسب الآلي.	64	97.0
	3	اختراق البريد الالكتروني الخاص بي	44	66.7
	4	الدخول على مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بي وإضافة محتوى غير لائق من أشخاص غرباء	54	81.8

يتضح من الجدول السابق أن متوسط عمر الشباب بعينة الدراسة بلغ (19) تقريباً عام تقريباً بانحراف معياري (2.124) ***ويشير صغر الانحراف المعياري أن معامل التشتت في أعمار عينة الدراسة متقارب وهو ما يؤكد التقارب الشديد في متوسط أعمار عينة الدراسة نظراً لوقعهم في فئة عمرية واحدة وهى فئة الشباب".***

كما أشارت نتائج الجدول أن غالبية عينة الدراسة من الذكور بنسبة (51.9%) يليهم الإناث بنسبة (48.1%)، ***"وهو ما قد يرجع إلى كبر أعداد الشباب الذكور عن الإناث في هذه الفئة العمرية"***. وجاء متوسط دخل أسر الشباب بعينة الدراسة من أصحاب الدخل المتوسط بنسبة(50.6%)، يليها الأسر أصحاب الدخل المنخفض بنسبة (29.4%)، يليها أصحاب الدخل المرتفع بنسبة(20.0%) وهو ما يتفق مع أن غالبية الأسر داخل المجتمع المصري من أصحاب الدخل المتوسط أو الطبقة المتوسطة. كما أكدت نتائج الدراسة أن غالبية أسر الشباب بعينة الدراسة يبلغ عدد أفراده (من 4 أفراد إلى أقل من 6 أفراد) بنسبة(56.9%)، يليها الأسر التي يبلغ عدد أفرادها (6 أفراد فأكثر) بنسبة (28.1%)، يليها الأسر التي يبلغ عدد أفرادها (أقل من 4 أفراد) .

"وترى الدراسة أن معدل عدد أفراد الأسرة بعينة الدراسة يتفق مع الإحصاءات الرسمية والتي تؤكد أن متوسط عدد أفراد الأسرة بالمجتمع المصري يبلغ (4.2) فرد."(**)

وحول استخدام الشباب للحاسب الآلي فقد أكدت نتائج الدراسة أن جميع أفراد عينة الدراسة يستخدم الحاسب الآلي بنسبة

(*) هذا السؤال يسمح بتعدد الإجابات.

(**) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام 2017

(100%)، وهو ما يؤكد على أن الشباب يتجه إلى استخدام التكنولوجيا بالجيل الحالي أكثر من الأجيال السابقة. كما أكد جميع الشباب أنهم يستخدمون شبكة الانترنت بنسبة (100%)، ***" وهو ما أشارت إلية دراسة كل (Ghareb, M.I., Sedeeq, F.M:2018) بما أقرت الهيئات التشريعية الحماية القانونية للاستخدام المشروع لجهاز الكمبيوتر وشبكة المعلومات ومعاقبة مرتكبي الأفعال التي تشكل اعتداءً على حقوق مستخدميها أو لمنع إساءة استخدام جرائم الكمبيوتر. حيت أكدت الدراسة أن الدول في جميع أنحاء العالم تواجه تهديدات الانتهاكات الرقمية وذلك لأسباب قليلة تمتد من ضعف الابتكار وعدم كفاية التشريعات".***

كما أشارت نتائج الدراسة أن غالبية الشباب يستخدمون شبكة الانترنت بمعدل (أكثر من 4 ساعات يومياً) بنسبة (50.6%)، يليها من يستخدمون شبكة الانترنت بمعدل(2-4ساعات) بنسبة(36.3%)، وجاء في الترتيب الأخير(أقل من ساعتان يومياً) بنسبة(13.1%). ***" ويشر ارتفاع معدل استخدام الشباب لشبكة المعلومات إلى شغف الشباب لاستخدام شبكة الانترنت أو لربما لوجود وقت فراغ كبير لدى الشباب يقضيه في استخدام شبكة الانترنت"***

وتؤكد نتائج الدراسة أن هدف الشباب بعينة الدراسة من استخدام شبكة الانترنت هو استخدام مواقع التواصل الاجتماعي بنسبة (96.3%)، يليها استخدام البريد الالكتروني بنسبة (60.6%)، يليها استخدام شبكة الانترنت للبحث عن معلومات بنسبة (33.8%).

وترى الدراسة أن اتجاه الشباب نحو استخدام مواقع التواصل الاجتماعي يرجع إلى ميلهم نحو إقامة علاقات التواصل الاجتماعي من خلال استخدام العالم الافتراضي. وهو ما أشارت إلية دراسة (إبراهيم: 2013) والتي ركزت على الحماية القانونية لخصوصية مراسلات البريد ".

أما بالنسبة لحصول الشباب بعينة الدراسة على دورات تدريبية في مجال الحاسب الآلي أشارت الغالبية أنها حصلت على دورات تدريبية في مجال استخدام الحاسب الآلي بنسبة (51.3%)، يليهم من لم يحصلوا على دورات تدريبية بنسبة (48.8%) وهو ما يعكس اهتمام الشباب بتعلم استخدام الحاسب الآلي على رغم من التقارب في نسبة من حصلوا على دورات تدريبية والذين لم يحصلوا على دورات تدريبية، وجاء غالبية من حصلوا على دورات تدريبية في مجال الحاسب الآلي انهم قد حصلوا على دورات تدريبية في مجال تشغيل الحاسب الآلي بنسبة (92.7%)، يليهم من حصلوا علي دورات في برامج الأوفس بنسبة (90.2%)، يليهم من حصلوا على دورات تدريبية في مجال البرمجة بنسبة (45.1%)، يليهم من حصلوا على دورات في مجال صيانة الحاسب الآلي بنسبة (28.0%). كما أكدت نتائج الدراسة أن نسبة (58.8%) من الشباب لم يتعرضوا للجرائم الإلكترونية، بينما جاءت نسبة (41.3%) ممن تعرضوا للجرائم الإلكترونية.

أما بالنسبة لنوع الاعتداء الذي حدث على حاسوب من تعرضوا لجرائم الإلكترونية فكان غالبيتهم تعرضوا لاختراق بفيروسات الحاسب الآلي بنسبة (97.0%)، يليها من تعرضوا للدخول على مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بهم وإضافة محتوى غير لائق من أشخاص غرباء بنسبة(81.8%)، يليها من تعرضوا لاختراق البريد الالكتروني الخاص بهم بنسبة (66.7%)، يليهم من تعرضوا لقرصنة على حاسوبهم بنسبة (40.9%).

وهو ما أكدته دراسة (تومى: 2017) عن إيديولوجيا الشبكات الاجتماعية وخصوصية المستخدم بين الانتهاك والاختراق، وتهدف هذه الدراسة إلى التطرق إلى مخاطر وآثار عرض الذات على مواقع شبكات التواصل الاجتماعي، ومختلف التحديات التي تواجه المستخدمين لحماية خصوصياتهم في هذه المجتمعات الافتراضية"، وكذلك دراسة (الطيب:2012) من صعوبة احتفاظ الفرد بخصوصيته جراء انتشار الكثير من الوسائل السهلة والتي يستخدمها أشخاص يعرفون باسم قراصنة الشبكة العنكبوتية".

كما أشارت له نظرية "المخالطة الفاصلة" من وجود أبعادًا اجتماعية للجرائم الإلكترونية للفهم الشامل في تفسير الجريمة ذاتها, وان تعلم السلوك الإجرامي يكون من خلال عملية الاتصال والتفاعل مع الأشخاص الآخرين، حيث يتم اكتساب المهارات والحركات، والإشارات المتعلقة بالسلوك الإجرامي.

2- عرض نتائج الدراسة المرتبطة بمدى وعي الشباب بالعوامل التي تؤدي إلى تزايد الجرائم وانتهاك خصوصية الفرد:

تم تحديد مدى وعي الشباب بالعوامل التي تؤدي إلى تزايد الجرائم وانتهاك خصوصية الفرد من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري حيث أنه في حالة تساوى العبارات في المتوسط الحسابي يتم ترتيبها حسب أقلهما درجة في الانحراف المعياري علي النحو التالي:

جدول (4) توزيع عينة الدراسة طبقاً لمدى وعى الشباب بالعوامل التي تؤدي إلى تزايد الجرائم لانتهاك خصوصية الفرد

العوامل التي تؤدي إلى تزايد الجرائم وانتهاك خصوصية الفرد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة العامة للعبارة
عدم وعي بعض مستخدمي الكمبيوتر بطبيعة الجرائم الإلكترونية.	4.185	1.843	مستوى مرتفع
الثقة الزائدة في الآخرين على شبكة الانترنت.	4.054	1.709	مستوى مرتفع
غياب الوعي المجتمعي للحد من مخاطر الجرائم الإلكترونية	4.124	0.847	مستوى مرتفع
انتشار الفقر والبطالة والفراغ	4.208	1.154	مستوى مرتفع جداً
غياب الوازع الديني والأخلاقي للمجرمين	4.198	1.245	مستوى مرتفع
سرعة تطور أساليب الجرائم الإلكترونية باستمرار	4.103	1.266	مستوى مرتفع
الطمع في الحصول على مردود مالي سريع.	4.057	1.954	مستوى مرتفع

عدم قدره الأجهزة الأمنية على ملاحقة المجرمين	3.248	1.275	مستوى متوسط
القيمة العامة للمعيار	4.022	مستوى مرتفع	

يتضح من الجدول السابق أن وعى الشباب بالعوامل التي تؤدي إلى تزايد الجرائم وانتهاك خصوصية الفرد تمثل في انتشار الفقر والبطالة والفراغ بمتوسط حسابي (4.208)، يليها غياب الوازع الديني والأخلاقي للمجرمين بمتوسط حسابي (4.198)، يليها عدم وعي بعض مستخدمي الكمبيوتر بطبيعة الجرائم الإلكترونية بمتوسط حسابي (4.185)، يليها غياب الوعي المجتمعي للحد من مخاطر الجرائم الإلكترونية بمتوسط حسابي (4.124)، يليها سرعة تطور أساليب الجرائم الإلكترونية باستمرار بمتوسط حسابي (4.103)، يليها الثقة الزائدة في الآخرين على شبكة الانترنت بمتوسط حسابي (4.054)، يليها الطمع في الحصول على مردود مالي سريع بمتوسط حسابي (3.248)، ومن خلال إلقاء نظرة عامة على نتائج الجدول نجد أن القيمة لمحور العوامل التي تؤدي إلى تزايد الجرائم وانتهاك خصوصية الفرد جاءت مرتفعة وهو ما يشير إلى ارتفاع وعى الشباب بالعوامل التي تؤدي إلى تزايد الجرائم وانتهاك خصوصية الفرد.

تتفق نتائج الجدول السابق مع دراسة كل من (Ghareb, M.I., Sedeeq, F.M:2018) حيث أكدت الدراسة أن الدول في جميع أنحاء العالم تواجه تهديدات الانتهاكات الرقمية وذلك لأسباب قليلة تمتد من ضعف الابتكار وعدم كفاية التشريعات، وكذلك دراسة (بدر الدين: 2017) من سرعة تطور التقنيات المستخدمة في الجريمة الإلكترونية. وكذلك تتفق مع ما تناولته دراسة (السلمي:2010) من أهمية المسئولية المدنية في الحد من انتهاك الخصوصية في نظام مكافحة جرائم المعلوماتية، ودراسة (Flihan, Nicholas A:2018) أنه ليس من الممكن تحديد تكاليف الحماية من مخاطر الجرائم الإلكترونية.

ومن هنا فقد استطاعت الدراسة الإجابة على التساؤل القائل " ما مدى وعي الشباب من مستخدمي الانترنت نحو الأساليب المتبعة في انتهاك خصوصية الفرد من الجرائم الإلكترونية"؟.

3- عرض نتائج الدراسة المرتبطة بمدى وعى الشباب بالآثار الاجتماعية المترتبة على انتهاك خصوصية الفرد عند التعرض للجرائم الإلكترونية:

تم تحديد مدى وعى الشباب بالآثار الاجتماعية المترتبة على انتهاك خصوصية الفرد عند التعرض للجرائم الإلكترونية من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري حيث أنه في حالة تساوى العبارات في المتوسط الحسابي يتم ترتيبها حسب أقلهما درجة في الانحراف المعياري علي النحو التالي:

جدول (5) توزيع عينة الدراسة طبقاً لمدى وعى الشباب بالآثار الاجتماعية المترتبة على انتهاك خصوصية الفرد عند التعرض للجرائم الإلكترونية

الآثار الاجتماعية المترتبة على انتهاك خصوصية الفرد عند التعرض للجرائم الإلكترونية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة العامة للعبارة
تعرض الأسر للتفكك والانهيار	3.421	1.032	مستوى مرتفع
تعرض سمعة العائلات للتشهير وتشويه السمعة	3.707	1.122	مستوى مرتفع
افتقاد الثقة المتبادلة بين الأفراد	3.397	1.025	مستوى متوسط
تفشي الجريمة وانتشار الرذيلة في المجتمع	3.604	1.085	مستوى مرتفع
افتقاد المصداقية في العلاقات الاجتماعية عبر الانترنت	3.748	1.132	مستوى مرتفع
انتشار عوامل عدم الثقة بين الجنسين الذكور والإناث	3.658	1.354	مستوى مرتفع
تعرض الأفراد للعقوبات القانونية	3.472	1.257	مستوى مرتفع
انتشار حالات الطلاق داخل المجتمع	3.487	1.025	مستوى مرتفع
القيمة العامة للمعيار	3.561	مستوى مرتفع	

يتضح من الجدول السابق أن وعى الشباب بالآثار الاجتماعية المترتبة على انتهاك خصوصية الفرد عند التعرض للجرائم الإلكترونية تمثل في افتقاد المصداقية في العلاقات الاجتماعية عبر الانترنت بمتوسط حسابي (3.748)، يليها تعرض سمعة العائلات للتشهير وتشويه السمعة بمتوسط حسابي (3.707)، يليها انتشار عوامل عدم الثقة بين الجنسين الذكور والإناث بمتوسط حسابي (3.658)، يليها تفشي الجريمة وانتشار الرذيلة في المجتمع بمتوسط حسابي (3.604)، يليها انتشار حالات الطلاق داخل المجتمع بمتوسط حسابي (3.487)، يليها تعرض الأفراد للعقوبات القانونية بمتوسط حسابي (3.472)، يليها تعرض الأسر للتفكك والانهيار بمتوسط حسابي (3.421)، يليها افتقاد الثقة المتبادلة بين الأفراد بمتوسط حسابي (3.397)، ومن خلال إلقاء نظرة عامة على نتائج الجدول نجد أن القيمة لمحور وعى الشباب بالآثار الاجتماعية المترتبة على انتهاك خصوصية الفرد عند التعرض للجرائم الإلكترونية جاءت مرتفعة وهو ما يشير إلى ارتفاع وعى الشباب بالآثار الاجتماعية المترتبة على انتهاك خصوصية الفرد من الجرائم الإلكترونية. ***وهو ما يتفق مع دراسة (العنزي:2010) من حيث التعرف على الآثار الاجتماعية المترتبة على الجرائم الإلكترونية على مستخدمي الانترنت ، وفي إطار ما تقدمه نظرية " التفاعلية الرمزية" من فهم الجريمة الإلكترونية، يمكن التأكيد على أن الصورة الذهنية لدى الجناة نحو المجني عليهم تدفعهم لتبني أدواراً مغايرة أو التفسيرات التي تمكن الشخص المحتال من استخدام الصورة الذهنية للحاجة بالاعتماد على الحاسوب من أجل إحداث نوع من التفاعل السلبي الإجرامي***

ومن هنا فقد استطاعت الدراسة الإجابة على التساؤل القائل " ما مدى وعي الشباب بالآثار الاجتماعية المترتبة على انتهاك خصوصية الفرد عند التعرض للجرائم الإلكترونية "؟.

4- عرض نتائج الدراسة المرتبطة بالمقترحات التي تخفف من الآثار الاجتماعية المترتبة على انتهاك خصوصية الفرد من الجرائم الإلكترونية من وجهة نظر الشباب :

تم تحديد المقترحات التي تخفف من الآثار الاجتماعية المترتبة على انتهاك خصوصية الفرد من الجرائم الإلكترونية من وجهة نظر الشباب من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري حيث أنه في حالة تساوى العبارات في المتوسط الحسابي يتم ترتيبها حسب أقلهما درجة في الانحراف المعياري علي النحو التالي:

جدول (6) توزيع عينة الدراسة طبقاً للمقترحات التي تخفف من الآثار الاجتماعية المترتبة على انتهاك خصوصية الفرد من الجرائم الإلكترونية من وجهة نظر الشباب

المقترحات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة العامة للعبارة
التثقيف ونشر المعلومات المضادة للجرائم الإلكترونية	4.368	0.952	مستوى عالي جداً
تطوير القوانين التي تحد من الجرائم الإلكترونية	4.292	0.965	مستوى عالي جداً
تركيب نظام للحماية من الفيروسات وتحديث ذلك النظام	4.350	0.998	مستوى عالي جداً
توفير منتجات وخدمات إلكترونية آمنة	4.248	1.147	مستوى عالي جداً
التوعية بعدم تقديم معلومات شخصية ردا على البريد الالكتروني	4.320	1.024	مستوى عالي جداً
التوعية بحذف رسائل البريد المشكوك فيها دون فتحها	4.303	1.368	مستوى عالي جداً
تحديث نظام التشغيل ومتصفح الانترنت أولاً بأول	4.240	1.025	مستوى عالي جداً
ضمان تطبيق القوانين في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية	4.366	0.985	مستوى عالي جداً
القيمة العامة للمعيار	4.310	مستوى مرتفع	

يتضح من الجدول السابق أن المقترحات التي تخفف من الآثار الاجتماعية المترتبة على انتهاك خصوصية الفرد من الجرائم الإلكترونية من وجهة نظر الشباب تمثلت في التثقيف ونشر المعلومات المضادة للجرائم الإلكترونية بمتوسط حسابي (4.368)، يليها ضمان تطبيق القوانين في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية بمتوسط حسابي (4.366)، يليها تركيب نظام للحماية من الفيروسات وتحديث ذلك النظام بمتوسط حسابي (4.350)، يليها التوعية بعدم تقديم معلومات شخصية ردا على البريد الالكتروني بمتوسط حسابي (4.320)، يليها التوعية بحذف رسائل البريد المشكوك فيها دون فتحها بمتوسط حسابي (4.303)، يليها تطوير القوانين التي تحد من الجرائم الإلكترونية بمتوسط حسابي (4.292)، يليها توفير منتجات وخدمات الكترونية أمنة بمتوسط حسابي (4.248)، يليها تحديث نظام التشغيل ومتصفح الانترنت أولاً بأول بمتوسط حسابي (4.240)،

ومن خلال إلقاء نظرة عامة على نتائج الجدول نجد أن القيمة لمحور المقترحات التي تخفف من الآثار الاجتماعية المترتبة على انتهاك خصوصية الفرد من الجرائم الإلكترونية من وجهة نظر الشباب جاءت مرتفعة وهو ما يشير إلى

ارتفاع وعى الشباب بإيجاد مقترحات للحد من انتهاك خصوصية الفرد من الجرائم الإلكترونية. ***وهو يتفق مع ما أشارت إلية دراسة (إبراهيم: 2013) من أهمية الحماية القانونية لخصوصية مراسلات البريد الإلكتروني،ا دراسة (العجالي، 2013) التي تبحث في حق احترام خصوصية الأفراد والانتهاكات التي تمس هذا الحق بواسطة الحاسوب الإلكتروني والوسائل الحديثة .***

ومن هنا فقد استطاعت الدراسة الإجابة على التساؤل القائل " ما المقترحات التي تخفف من الآثار الاجتماعية المترتبة على انتهاك خصوصية الفرد من الجرائم الإلكترونية من وجهة نظر الشباب؟.

5- طبيعة العلاقة بين الأساليب المتبعة في الجرائم الإلكترونية والآثار الاجتماعية المترتبة عليها:

تم تحديد العلاقة بين الأساليب المتبعة في الجرائم الإلكترونية والآثار الاجتماعية المترتبة من خلال حساب معامل الارتباط "بيرسون" بين الأساليب المتبعة في الجرائم الإلكترونية والآثار الاجتماعية المترتبة عليها على النحو التالي:

جدول (7) يوضح طبيعة العلاقة بين الأساليب المتبعة في الجرائم الإلكترونية والآثار الاجتماعية المترتبة عليها

أساليب الجرائم الكترونية / الآثار الاجتماعية	سرقة البريد الالكتروني	اختراق قواعد البيانات	الاحتيال عن طريق اليانصيب	الدعوة للدخول لمواقع مزيفة	الرسائل العاطفية والجنسية	إعلانات الشركات الوهمية
تعرض الأسر للتفكك والانهيار	0.487*	0.421*	0.587*	0.541*	0.447*	0.327*
تعرض سمعة العائلات للتشهير وتشويه السمعة	0.412*	0.288*	0.369*	0.493*	0.383*	0.366*
افتقاد الثقة المتبادلة بين الأفراد	.404*	0.458*	0.249*	0.396*	0.527*	0.327*
تفشي الجريمة وانتشار الرذيلة في المجتمع	0.375*	0.373*	0.414*	0.472*	0.351*	0.490*
افتقاد المصداقية في العلاقات الاجتماعية عبر الانترنت	0.355*	0.329*	0.462*	0.472*	0.398*	0.485*
انتشار عوامل عدم الثقة بين الجنسين الذكور والإناث	0.357*	0.387*	0.354*	0.352*	0.324*	0.487*
تعرض الأفراد للعقوبات القانونية	0.524*	0.237*	0.387*	0.365*	0.574*	0.355*
انتشار حالات الطلاق داخل المجتمع	0.487*	0.54*	0.334*	0.354*	0.571*	0.670*

** دالة عند مستوى معنوية (0.01) * دالة عند مستوى معنوية (0.05)

من خلال نتائج تحليل الجدول السابق والخاص بتحليل العلاقة الارتباطية بين الأساليب المتبعة في الجرائم الإلكترونية والآثار الاجتماعية المترتبة عليها نجد أن هناك علاقة ارتباطيه طردية جوهرية عند مستوى ($\alpha < 0.05$) بين وعى الشباب بالآثار الاجتماعية للجرائم الإلكترونية والأساليب المتبعة في الجرائم الإلكترونية، وهذا يشير إلى أنه كلما زادت الأساليب المتبعة في الجرائم الإلكترونية كلما زادت الآثار الاجتماعية المترتبة عليها من وجهة نظر الشباب محل الدراسة

ومنا تتأكد الفرضية القائلة " أنه توجد علاقة طردية جوهرية داله عند مستوى معنوية ($\alpha < 0.05$) بين الأساليب المتبعة في الجرائم الإلكترونية والآثار الاجتماعية المترتبة عليها من وجهة نظر الشباب.

وتؤكد نتائج الجدول السابق دراسة (العنزي:2010) من وجود علاقة بين أنماط الجرائم الإلكترونية والآثار الاجتماعية المترتبة عليها، وأظهرت الدراسة أن الآثار الاجتماعية المترتبة على الجريمة تعد مرتفعة، ولقد تمثل العنصر الأهم فيها هو غياب المصداقية بين أطراف العلاقات التي تتم عبر الانترنت. كما توضح نظرية التفاعلية الرمزية في تفسير الفعل الإجرامي، من فهم العلاقة بين سلوك الجاني وتطويع التكنولوجيا وبرامج الحاسوب في ارتكاب الفعل الإجرامي. أما نظرية " المخالطة الفاصلة" فتضع رؤية لفهم العلاقة بين الطبيعة النفسية للمجرم والأبعاد الاجتماعية للجرائم الإلكترونية.

ومن هنا استطاعت الدراسة الإجابة على التساؤل القائل " ما طبيعة العلاقة بين الأساليب المتبعة في الجرائم الإلكترونية والآثار الاجتماعية المترتبة عليها؟."

- توصيات الدراسة.

- العمل على زيادة وعي مستخدمي الكمبيوتر بطبيعة الجرائم الإلكترونية.

- العمل على توفير البرامج الإعلامية التثقيفية والتي تستهدف حماية مستخدمي الانترنت من الوقوع في شبكة المحتالين لانتهاك خصوصيتهم.

- العمل على سن القوانين والنظم والتشريعات التي تكفل حماية حقوق مستخدمي الانترنت من التعرض للجرائم الإلكترونية وانتهاك خصوصيتهم.

- توعية الأفراد والأسر بما يتناسب مع طبيعة المجتمع بالآثار الاجتماعية المترتبة على الجرائم الإلكترونية .

- إجراء مزيد من الدراسات العلمية حول موضوع الدراسة، نظرا لاستمرارية تطور أشكال الجرائم الإلكترونية.

Abstract

Cybercrime and youth awareness of violating the privacy of the individual

By Soha Eid Rajab

This study belongs to the pattern of analytical descriptive studies in order to identify the extent of youth awareness of the factors that lead to increasing crimes and violation of individual privacy, and to reveal the extent of awareness of young Internet users towards the methods used to violate the privacy of the individual from cybercrime, and determine the extent of awareness of young people on social impacts The consequences of violating the privacy of the individual when exposed to cybercrime, and come up with proposals to alleviate the social effects of violation of the privacy of the individual from cybercrime from the point of view of young people, such as revealing the nature of the relationship between methods used in crimes The study has developed the theory of symbolic reactivity and the theory of intermittent contact as a theoretical premise, and it relied on a questionnaire that measures the awareness of university youth towards the seriousness of cybercrimes in violation of the privacy of the individual. The human field of the current study was represented by a simple random sample from the fourth year students of the Higher Institute of Social Work in Cairo with (10%) of the students. E there is a positive relationship with substantial significant at the abstract level (0.05) between the methods used in electronic crimes and social implications from the point of view of young people.

Key words:

Awareness - Youth - Cybercrime - Individual Privacy

- المراجع

أولا: المراجع العربية:

1) **إبراهيم، نشوى رأفت(2013):** الحماية القانونية لخصوصية مراسلات البريد الإلكتروني، رسالة دكتوراه غير منشوره، كلية الحقوق، جامعة المنصورة.

2) **البداينة، ذياب موسى(2014):** الجرائم الإلكترونية (المفهوم والأسباب)، الملتقى العلمي للجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الإقليمية والدولية، كلية العلوم الإستراتيجية، عمان، الأردن.

3) **الجبر، حامد سعيد. عقيل، ابتسام محمد رشيد. حسن، منى عبد الحميد(2017):** واقع دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي الثقافي لدى طالبات كلية التربية الأساسية في دولة الكويت، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد 716 ديسمبر، الجزء الثاني.

4) **الحذيفي، أمين احمد (2013):** جرائم الكمبيوتر والانترنت، وزارة العدل، دولة السودان، مجلة العدل، ديسمبر، العدد40 .

5) **الحسن، إحسان(2005):** النظريات الاجتماعية المتقدمة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن

6) **الطيب، البشير سامي (2012):** الإستراتيجية الأمنية لمكافحة الجرائم الإلكترونية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإستراتيجية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.

7) **الفار، إبراهيم وكيل. شاهين، سعاد (2001): المدرسة الإلكترونية رؤية حديثة لجيل جديد**، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي التأمين للجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم، القاهرة، الجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم.

8) **الشوابكه، محمد أمين (2004)**: جرائم الحاسوب والإنترنت، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

9) **العجالي، جمال عبد الناصر(2013)**: الحماية الجنائية من إشكال المساس بحرمة الحياة الخاصة عبر المكالمات والصور دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خضيرة بسكرة، الجزائر.

10) **العنزي، عبد المجيد الطوير(2010)**: اتجاهات المواطنين نحو الجرائم الإلكترونية " دراسة ميدانية في عرعر بالمملكة العربية السعودية"، رسالة دكتوراه غير منشوره، جامعة مؤتة، الأردن، 2010.

11) **السمري، عدلي (2010)**: علم اجتماع الجريمة والانحراف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

12) **السلمي، منصور صالح(2010)**: المسئولية المدنية لانتهاك الخصوصية في نظام مكافحة جرائم المعلوماتية السعودي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية.

13) **الكمال، سعاد. بوبكر، الصحبي(2015)**: خطر الجرائم المعلوماتية، المؤتمر الدولي الأول لمكافحة الجرائم المعلوماتية ICACC، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية علوم الحاسب والمعلومات، الرياض، المملكة العربية السعودية، نوفمبر.

14) **العفيفي، يوسف خليل(2013)**: الجرائم الإلكترونية في التشريع الفلسطيني "دراسة تحليله مقارنة"، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية، غزة.

15) **القحطاني، مداوي سعيد مداوي(2016)**: الجريمة الإلكترونية في المجتمع الخليجي وكيفية مواجهاتها، مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الأمانة العامة.

16) **الهمزاني، شائم (1998)**: علاقة الواقع الاجتماعي بالوعي الديني لدى مسلمي ألبانيا، دراسة ميدانية دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

17) **أمداح، أحمد(2015)**: الجريمة الإلكترونية في الفقه الجنائي الإسلامي، رسالة دكتوراه غير منشوره، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، الجزائر.

18) **بدر الدين، هشام عبد السيد(2017)**: الجرائم الإلكترونية في مصر ودستورية مبدأ الشرعية الجنائية، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، مركز جيل البحث العلمي، مايو، العدد 14.

19) **بوزيدي، مختارية (2017)** : ماهية الجريمة الإلكترونية، أعمال الملتقى الوطني، آليات مكافحة الجرائم الإلكترونية في التشريع الجزائري، مركز جيل البحث العلمي وجامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر.

20) **بوشعرة، أمينة. موساوي، سهام (2018)**: الإطار القانوني للجريمة الإلكترونية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة، الجزائر.

21) **تومى، فضيلة(2017)**: إيديولوجيا الشبكات الاجتماعية وخصوصية المستخدم بين الانتهاك والاختراق، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 30.

22) **حسن، عبيد صالح (2015)**: سياسة المشروع الإماراتي لمواجهة الجرائم الإلكترونية، مجلة الفكر الشرطي، القيادة العامة لشرطة الشارقة، مركز بحوث الشرطة، أكتوبر،ج 24، العدد 95.

23) **حسين، حسينات محمد(2012):** جرائم الحاسوب والانترنت، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، جامعة فلسطين، يناير، العدد 2.

24) **حسين، فريجة (2011):** الجرائم الإلكترونية والانترنت، وزارة التربية والتعليم، مجلة المعلوماتية، وكالة التطوير والتخطيط، الجزائر،العدد 36 ، أكتوبر .

25) **دبابنة، شيرين (2015):** الجرائم الإلكترونية القرصنة الإلكترونية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مركز البحوث المالية والمصرفية، المجلد 23، العدد1 .

26) **درف، عبد اله محمد (2006):** متطلبات هيئة الإدعاء في الجرائم الإلكترونية، وزارة العدل، دولة السودان، مجلة العدل، العدد 18.

27) **فتح الله، هادي أحمد(2018):** مفهوم شبكة الجرائم الإلكترونية على الأموال في الشريعة الإسلامية " دراسة معاصرة لحفظ المجتمع من الهجمات الإلكترونية المنظمة على الأموال"، مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، يوليو ع 27، كلية الإمارات للعلوم التربوية.

28) **فخري، رياض(2014):** خصائص الجريمة الإلكترونية وأثرها على القوانين ذات الصلة، مجلة المرافعة، هيئة المحامين لدى محكمتي الاستئناف بأكادير والعيون، المملكة المغربية، العدد 22، أغسطس.

29) **فرحات، علاء الدين(2018):** تأثر الجرائم الإلكترونية على البني السوسيواقتصادية، مجلة دفاتر السياسية والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، الجزائر، عدد خاص، يونيو .

30) **قطب، محمد علي (2010):** الجرائم المعلوماتية وطرق مواجهتها، الأكاديمية الملكية للشرطة، وزراه الداخلية، مملكة البحرين.

31) **مجدوب، لمياء(2018):** الجريمة الإلكترونية، مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، العدد 13.

32) **محمد، محمود فتوح (2015):** خصائص الجرائم المعلوماتية وصفات مرتكبيها في ظل مجتمع المعلوماتية، المؤتمر الدولي الأول لمكافحة الجرائم المعلوماتية ICACC، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية علوم الحاسب والمعلومات، الرياض، المملكة العربية السعودية، نوفمبر.

33) **معجم اللغة العربية(1995):** المعجم الوجيز، وزارة التربية والتعليم، القاهرة.

34) **مدني، سالم حمزة أمين(2007):** مدى إمكانية تطبيق الحدود على الجرائم الإلكترونية، مجلة فكر وإبداع، الجزء40، رابطة الأدب الحديث، مايو.

35) **عادل، بشرى لبيض (2018):** إثبات الجريمة الإلكترونية، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر .

36) **عبد الحكيم، مولاي إبراهيم(2015):** الجرائم الإلكترونية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد 23 ، المجلد 2 .

37) **عبد الوهاب، بارق منتظر(2017):** جريمة انتهاك الخصوصية عبر الوسائل الإلكترونية في التشريع الأردني" دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

38) **وزاره العدل (2018):** دراسة ميدانية حول الجرائم الإلكترونية في المجتمع الكويتي، قطاع تكنولوجيا المعلومات والإحصاء، إدارة الإحصاء والبحوث، الكويت .

39) **يعقوب، محي الدين محمد (ب. س):** القاموس المحيط، المطبعة الحسينية، القاهرة، الجزء الرابع.

40) **صغير، يوسف (2013):** الجريمة المرتكبة عبر الانترنت، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، الجزائر.

ثانيا : المراجع الأجنبية :

Alessandro Acquisti and Ralph Gross,Imagined Communities (2006): Awareness, Information Sharing, and Privacy on the Facebook, Pre-proceedings version. Privacy Enhancing Technologies Workshop (PET), H. John Heinz III School of Public Policy and Management, Carnegie Mellon University, Pittsburgh.

Boyd, danah(2018): Face book's Privacy Train wreck Exposure, Invasion, and Social Convergence, Convergence: The International Journal of Research into New Media Technologies, http://cvg.sagepub.com

David, L. (1995): Computer Crime Categories: How Techno-Criminals Operate, FBI Magazine, July 1995, The Net's Finest Legal Resource For Legal Pros & Laypeople Alike. Available on: http://www.lectlaw.com.

Doyle,C. (2008): Cyber Crime: An Overview Of The Federal Computer Fraud And Abuse Statute And Related Federal Criminal Laws, This Report – Under The Title Cyber Crime: A Sketch Of 18 U.S.C. 1030 And Related Federal Criminal Laws, RS20830.

Ghareb, M.I., Sedeeq, F.M.(2018): Electronic crimes and the international community legislation: Comparative analytical study, International Journal of Scientific and Technology Research, 7 (8).

Glenn, Richard (2003): The Right to Privacy: Rights and Liberties under the Law, America's Freedoms, ABC-CLIO

Grubb, Ben(2014): Telstra found divulging web browsing histories to law-enforcement agencies without a warrant, published online on The Sydney Morning Herald, August, 20, 2014, Accessed on 25.02.2016

Flihan, Nicholas A.(2018): Electronic Crime in Healthcare, M.S. Degree, Utica College, , New York -- United States

Montesano, Joel J.(2019): The Anti-forensics Tactics, Techniques, and Procedures (TTPs) Cybercriminals Use to Hide Electronic Evidence of Crimes, M.S. Degree, Utica College, New York -- United States

Walton, Greg(2001): China's Golden Shield: Corporations and the Development of Surveillance Technology in the People's Republic of China, International Center for Human Rights and Democratic Development.

Kunz. M & Wilson, P. (2004): Computer Crime And Computer Fraud, Report to the Montgomery County Criminal Justice Coordinating Commission, University Of Maryland, Department Of Criminology And Criminal Justice.